

مستند رقم

" 1 "



التاريخ : 28/02/2024

رقم الاستئناف : (AJCAPCICIVS2023/0000981 / مدني)

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
بالجلسة العلنية المنعقدة ب (محكمة عجمان الاتحادية, المحكمة الإستئنافية المدنية)
بتاريخ (28/02/2024)

الدائرة الاستئنافية الرابعة
برئاسة القاضي: محمد أحمد بو هندي
وعضوية القاضي: سلطان راشد الشامسي
و السيد القاضي : ياسر عبدالعزيز علي الجوهري

أصدرت الحكم التالي في الاستئناف رقم 981/2023 (مدني) عجمان

المستأنف: مصنع ارت زون لصناعة الملابس ذ.م.م.

المستأنف ضدها: هشام محمد جابر العتابي.

الحكم المستأنف: الصادر بتاريخ 07/11/2023 م في الدعوى رقم 3562 لسنة 2023 مدني - جزئي - عجمان

المحكمة

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمدافعة قانونا:

حيث ان وقائع الدعوى ومستنداتها سبق وان أحاط بها الحكم المستأنف الصادر بتاريخ 07/11/2023 فتحيل اليه هذه المحكمة منعاً من اللطالة والتكرار وتوجزها بالقدر اللازم للفصل في الاستئناف في ان المدعي / هشام محمد جابر العتابي اقام الدعوى رقم 3562 لسنة 2023 (مدني - جزئي) -عجمان قبل المدعى عليهم/ مصنع ارت زون لصناعة الملابس ذ.م.م. و علي زيد قنبر التميمي و عبد العزيز بدر علي محمد الحوسني طالبا الحكم بإلزامهم بالتضامن والتضامن أن يؤدوا له مبلغ 214406.95 درهم والفائدة القانونية بواقع 12% من تاريخ المطالبة وحتى تمام السداد، مع إلزامهم بالرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. وذلك على سند من القول بأنه بتاريخ 2/7/2020 اتفق مع المدعي عليه الثاني علي الشراكة في المدعي عليه الأول بالإدارة والتسويق ومقابل التمويل بنسبة 50% من الأرباح لكل منهما , وقد جرى العمل وفق الاتفاق وتمت تصفية الحسابات بينهما للفترة من 12/2022 حتى 2/2023 , الا أن المدعي عليهم لم يقوموا بتصفية الحساب عن الفترة من 1/3 2023 حتى 12/4/2023 بما ترتب عنه له مبلغ المطالبة والذي امتنعوا عن سداذه فأندرهم , فكانت الدعوى.



وحيث ان المدعى عليهم قدموا مذكرة جوابية تضمنت أوجه دفاعهم دفعوا فيها بعدم قبول الدعوى لإقامة المدعي دعوى عمالية يقر فيها بكونه عاملاً لدى المدعى عليه الأول ويطالب بمستحقاته العمالية وتم ندب خبير بها، وبرفض الدعوى لعدم الصحة والثبوت لانشغال ذمة المدعي لصالح المدعى عليهم، وبإجراء المقاصة بين ما قد يكون مستحقاً للمدعي وما تنشغل به ذمته للمدعي عليهم. وبجلسة 19/9/2023 قرر القاضي المشرف ندب خبير لمباشرة المأمورية المبينة بمنطوق ذلك القرار وإليه تحيل المحكمة في بيانه منعاً من التكرار، ونفاذاً لذلك القرار بأشر الخبير مأموريته وأودع تقريره الذي خلص في نتيجته إلى الاتي:

• المدعي ليس شريكاً بالرخصة التجارية وعقد التأسيس للمدعى عليه الأول والمملوك للمدعى عليه الثاني والثالث، حيث أنه لم يرد اسمه بالرخصة كشريك، وإنما يعمل موظفاً لدى المدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس مقابل أجر شهري. المدعي شريك فعلي في الأرباح الخاصة بالمدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس بموجب المخالصة المؤرخة في 25/05/2021 ، حيث أنه تم الاتفاق بين المدعي والمدعى عليه الثاني على المشاركة في أرباح المدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس بنسبة 50 % لكل شريك ، على أن يتولى المدعى عليه الثاني تمويل المشروع و الإدارة المالية للمدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس، في حين يتولى المدعي مسؤولية إدارة المشروع والتسويق، على أن تكون نسبة الشراكة 50% للمدعي متضمنة راتبه الشهري وقدره 30000 درهم تخصم من خلال تصفية الحساب والارباح بين الأطراف، حيث ورد بنماذج المخالصات الشهرية لكل من شهر يناير وفبراير 2023 خصم مبالغ الراتب وقدرها 30000 شهرياً من الأرباح المستحقة للمدعي. استمرت الشراكة في الأرباح الخاصة بالمدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس ش.ذ.م.م بين الأطراف حتى إيقاف المدعي عن العمل لدى المدعى عليهم وذلك في تاريخ 14/04/2023 وقد أقر الطرفان بمذكراتهم المقدمة للخبرة أن نهاية العلاقة بين الطرفين كانت في 12/04/2023 وعليه تكون مدة الشراكة بين الأطراف حتى تاريخ 12/04/2023 تم الاتفاق بين بين الطرفين بموجب المخالصة المؤرخة في 25/05/2021 على أن يتم تصفية الحسابات وغلق الملفات كافة ويبقى على المدعي مبلغ 150000 درهم، يتم استقطاعها لاحقاً عند تصفية الحسابات، كما يتم تنزيل راتب شهرياً له بمبلغ 20000 درهم، يتم استقطاعها أيضاً عند التصفية واستمرت تلك الشراكة من بداية المصنع وحتى تاريخ 12/04/2023 وخلال فترة الشراكة كان قد تمت المحاسبة بين الطرفين وتصفية الحسابات بين المدعي والمدعى عليه الثاني عن الشهور (ديسمبر 2022 ويناير 2023 وفبراير 2023). بموجب الاتفاق بين الشركاء على توزيع أرباح المصنع على أن تكون مناصفة بواقع 50 % لكل طرف، وما بموجب الاتفاق بين الشركاء على توزيع أرباح المصنع على أن تكون مناصفة بواقع 50 % لكل طرف، وما حدث من تصفية للحسابات بينهما خلال الفترات ديسمبر 2022 ويناير وفبراير 2023 واستمرار تلك الشراكة حتى 12/04/2023 فإن مطالبة المدعي بتصفية الحساب عن شهر مارس 2023 وال 12 يوم من شهر إبريل 2023 قد صادفت صحيح الواقع الفعلي وحق الشراكة. سبق وان طالب المدعي في لائحة دعواه بإلزام المدعي عليهم بسداد مبلغ وقدره 214406.95 درهم، وذلك عن تصفية الحسابات الختامية لشهر مارس 2023 وحتى تاريخ 12-4-2023 باعتبارها مبالغ مترصدة بذمة المدعى عليهم للمدعي وبعد تقديم كشوف الحسابات الخاصة بمبيعات وأرباح المصنع عن تلك الفترة المطالب بها والتي كان نصيب المدعي منها بعد تصفية الحسابات مبلغ وقدره 202406.95 درهم، لذا تمسك المدعي بإثبات ذلك المبلغ بتقرير الخبرة وطالب باستحقاقه لذلك المبلغ عن تلك الفترة. كما طالب المدعي عليهم في مذكراتهم المقدمة للخبرة بمبلغ وقدره 352028.05 درهم مستحقة لهم في ذمة المدعي، وذلك نتيجة المقاصة بين المبالغ المستحقة للمدعي في ذمتهم وبين المبالغ المستحقة لهم في ذمة المدعي، وذلك تأسيساً على " أن بعض كشوف الحسابات الشهرية تحسب في بعض الأحيان عن الدخل الإجمالي وليس عن



صافي الربح ويقبض المدعي حصته من كامل الدخل الإجمالي قبل تنزيل النفقات المسددة كون كافة هذه النفقات تسدد فقط من المدعى عليه الثاني / السيد علي التميمي مالك المصنع وكان يتوجب محاسبياً تنزيل النفقات الشهرية ليتم تشارك الأرباح فتم توضيح الأمر للمدعي أنه يجب خصم مبالغ استلمها المدعي بالزيادة في بعض الأشهر وكذلك يوجد بعض الديون التي لم تسدد من قبل بعض العملاء وكان قد تم إعطائهم البضائع بالدين بكفالة المدعي وعلى مسؤوليته وكذلك يوجد قيمة سيارة مرسيدس تم تسجيلها على اسم المدعي بقيمة 70000 درهم ويجب عليه تسديدها للمدعى عليه الثاني حيث تم عرض كشف حساب التصفية على المدعى والذي يبين أن المدعي مدين للمدعى عليه الثاني حتى تاريخ انتهاء الشراكة في 12/04/2023 بمبلغ وقدره 352028.05 درهم بواقع إجمالي ديون المدعي بمبلغ 554435 درهم - أرباحه عن شهر 3 لسنة 2023 و 12 يوم من شهر 4 لسنة 2023 بمبلغ وقدره 202406.95 درهم = -352028.05 درهم مترصد في ذمة المدعي لصالح المدعى عليه الثاني السيد فرفض المدعي ذلك وترك العمل والشراكة بتاريخ 12/04/2023 كما أنه تم تعيين أحد مكاتب تدقيق الحسابات لإعداد الميزانيات الخاصة بالمصنع حتى 31/12/2023 قدم المدعى عليهم للخبرة " كشف حساب " يوضح إجمالي المبالغ المستحقة لهم في ذمة المدعي والذي يتضمن مجموعة من المستندات عبارة عن الفواتير الخاصة بتصفية حساب المدعي والتي تشمل الحسابات وديون الزبائن ومصاريف إقامات العمال وتذاكر السفر الخاصة بهم والمصاريف المدفوعة الى شركة ابو بدر للفحوصات الطبية لأغراض إصدار الفيز ، بالإضافة الى مرفقات مستحقات المدعي ، ولم يتبين للخبرة ثمة اتفاقات بين الأطراف على مشاركة المدعي في تلك المصاريف المنوه عنها من قبل المدعى عليهم، حيث أنه ومن خلال الاطلاع على كشوفات تصفية الحسابات بين الأطراف عن الشهور من ديسمبر 2022 وحتى 12 إبريل 2023 فقد تبين للخبرة انه ورد في تصفية الحساب أنه الارباح التي تم اقتسامها نتيجة الشراكة كانت تحت بند صافي الربح وذلك بعد خصومات وردت بالكشوفات تحت بنود (راجع ملاحقة ومصاريف عماني ورواتب عماني ومصاريف مغربي ورواتب مغربي وإيجارات القرية والمصاريف ... الخ)، مما يتبين معه أن تم اقتسام الأرباح بعد إجراء استقطاع كافة المصاريف الخاصة بالمصنع . لم يتبين للخبرة من خلال نموذج المخالصة بالشراكة المقدم من كلا الطرفين آلية وبنود الشراكة كاملة وفيما إذا كان سوف يتحمل المدعي مصاريف المصنع مع المدعى عليهم من عدمه للفترة ما قبل المخالصة، وفيما إذا كان سوف يتحمل المدعي مصاريف المصنع مع المدعى عليهم من عدمه للفترة ما قبل المخالصة، ناهيك عن أن نماذج المخالصة لتصفية الارباح بين الطرفين عن شهر ديسمبر 2023، وشهر يناير وفبراير 2023 قد ورد بها " " ليس هناك اية مستحقات متعلقة للشريك الثاني في المصنع من بعد تاريخ هذا الملف وليس عليه اية مستحقات وبشهادة مدير المصنع السيد/ مصطفى ظافر الجناي " بالإضافة الى أنه جاءت النماذج بعنوان تصفية الحسابات الختامية وتحت بند صافي الأرباح، وذلك بعد إجراء الخصومات والاستقطاعات الموضحة بنماذج المخالصات، وعليه لم يتبين للخبرة آلية براءة الذمة بين الطرفين، ولا تستطيع الخبرة الجزم بأحقية المدعى عليهم بالمبالغ المطالب بها . إجمالي المبلغ المستحق من الارباح للمدعي عن شهر مارس 2023 بمبلغ وقدره 154167.65 درهم، وذلك من خلال كشوف الحسابات بأرباح ومبيعات المصنع المدعى عليه الأول عن الفترات مارس 2023 و حتى 12 إبريل 2023، حيث تبين للخبرة الحسابية استحقاق المدعي نسبة 50% من قيمة صافي الارباح وذلك عن شهر مارس 2023 والتي كانت بإجمالي مبلغ وقدره 368335 درهم ، ونصيب المدعي 50% من ذلك المبلغ ومقداره 184167.65 درهم ، على أن يتم خصم الراتب الشهري من ذلك المبلغ وقدره 30000 درهم عن شهر مارس 2023 (وقد بينت الخبرة الحسابية المنتدبة من قبل المحكمة العمالية ان المدعي تقاضى راتبه الشهري عن شهر مارس 2023 بمبلغ وقدره 30000 درهم فعلياً ، وذلك على سبيل الاسترشاد) . إجمالي المبلغ المستحق من الأرباح للمدعي عن عدد 12 يوم من شهر إبريل 2023 بمبلغ وقدره 48239.30 درهم، وذلك من خلال



كشوف الحسابات للمبيعات والارباح الخاصة بال 12 يوم من شهر ابريل 2023، حيث استحق المدعي نسبة 50% من قيمة صافي الارباح وذلك عن عدد 12 يوم من شهر إبريل 2023 والتي كانت بإجمالي مبلغ وقدره 96478.60 درهم ، ونصيب المدعي 50% من ذلك المبلغ ومقداره 48239.30 درهم (وقد بينت الخبرة الحسابية المنتدبة من قبل المحكمة العمالية في الدعوى العمالية ان المدعي لم يتقاضى مقدار أيام العمل من شهر ابريل 2023 كراتب شهري، وذلك على سبيل الاسترشاد) ، ليكون اجمالي المبالغ المستحقة للمدعي عن ال 12 يوم شاملة راتبه عن تلك الايام مبلغ وقدره 48,239.30 درهم. يكون إجمالي المبالغ المستحقة للمدعي من نسبة صافي أرباح ومبيعات المصنع المدعي عليه الأول/ آرت زون لصناعة الملابس ش.ذ.م.م عن الفترة من مارس 2023 وحتى 12/إبريل 2023/ مبلغ وقدره 202406.95 درهم عبارة عن (154167.65 درهم وذلك عن شهر مارس 2023 + 48239.30 درهم وذلك عن 12 يوم من شهر إبريل 2023

وحيث ان وكيل المدعي عليهم قدم مذكرة تعقيبيه على تقرير الخبير بسالف طلباتهم وضمنها اعتراضاتهم عليه والتي مؤداها أن المخالصات الشهرية كانت تعد بشكل شهري عن حسابات الأرباح لكل شهر ولم تكن براءة ذمة نهائية للمدعي وبالتالي يستحق لهم بذمة المدعي مبلغ وقدره 352028.05 درهم بعد المقاصة ما بين المستحق لهم والمستحق له عن الأرباح المطالب بها، وأنه لا يجوز للمدعي المطالبة بحقوق عمالية كونه شريكاً بالأرباح وبالحد الأدنى خصم أية حقوق عمالية يصدر حكم فيها من حصص المدعي بالشراكة.

وحيث ان محكمة أول درجة تداولت بنظر الدعوى على النحو المبين بمحاضر جلساتها وفيها مثل طرفها قانونا، أصدرت بجلسة 07/11/2023 حكما حوريا على هدي تقرير الخبير قضى إلزام المدعى عليه الأول أن يؤدي للمدعي 202406.95 درهم وفائدة قانونية قدرها 5% من تاريخ المطالبة الحاصل في 20/8/2023 وحتى تمام السداد، وألزمته بالرسوم والمصاريف وخمسائة درهم مقابل أتعاب المحاماة، رفضت ما عدا ذلك من الطلبات.

ولم يرتضي المدعى عليه الأول بهذا القضاء فطعن عليه بالاستئناف المائل بموجب صحيفة اودعت وأعلنت قانونا نعى فيها على الحكم المستأنف انه صدر باطلا مجحفا بحقوقه ومخلا بحق الدفاع ومخالفا القانون وتطبيقه وتأويله وتفسيره ومشوبا بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ملتصا بالحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا رفضها لعدم الصحة والثبوت واحتياطيا كليا في حال ما اذا ارتأت المحكمة تصفية الحساب بين الطرفين اجراء المقاصة بين دين المستأنف ضده المترصد في ذمته لصالحه والمبلغ الذي أثبتته الخبرة المنتدبة في تقريرها وكذلك اجراء المقاصة بين أي مبالغ تكون مستحقة للمستأنف ضده كحقوق عمالية ان كان وفق ما سوف يثبت من الحكم النهائي والبات الذي سيصدر بالدعوى العمالية المتداولة حاليا رقم 2954 لسنة 2023 ووقف الاستئناف المائل لحين صدور حكم نهائي في الدعوى العمالية سالف الذكر والمحدد لنظرها جلسة 27/11/2023 لارتباط الدعويين ببعض والزم المستأنف ضده بالرسوم والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وحيث ان المستأنف ضده قدم مذكرة جوابية تضمنت أوجه دفاعه اطلعت عليها المحكمة التمس في ختامها الحكم برفض الاستئناف لعدم الصحة والثبوت وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المستأنف بالرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي.



وحيث تحدد لنظر الاستئناف جلسة 31/01/2024 وفيها مثل طرفاه قانونا وصمم كل منهما على طلباته وطلبا
حجز الاستئناف للحكم وبذات الجلسة قررت المحكمة ان يصدر حكمها بجلسة اليوم.

وحيث ان الاستئناف استوفى أوضاعه المقررة قانونا ومن ثم فانه يكون مقبول شكلا.

وحيث أنه عن موضوع الاستئناف فإن من المقرر قضاء انه لا تثريب على محكمة الاستئناف ان احوالت الى
أسباب الحكم المستأنف طالما اقتنعت بها ووجدتها كافية لحمل قضائها ولم يأت على الاستئناف بجديد يغير
وجه الرأي في الدعوى او الرد عليه بأكثر مما جاء بأسبابه.

وحيث انه بالبناء على ما تقدم واخذا به فان هذه المحكمة تسير محكمة اول درجة في قضاءها الذي جاء عن
فهم ودراية لتكفله في أسبابه بالرد على ما جاء بأسباب الاستئناف اخذا بتقرير الخبير المنتدب والذي تطمئن
اليه هذه المحكمة لسلامة الأسس التي بني عليها والى النتيجة التي خلص اليها، وإذ سار الحكم المستأنف على
هذا النظر ولم يأت بأسباب الاستئناف مما ينال منه، ولم يقدم المستأنف ماهية الارتباط ان كان بين
الاستئناف المائل والطلبات فيه والدعوى العمالية والتي قرر بانه محدد لنظرها جلسة 2023 /27/11 وحتى
تاريخ حجز الاستئناف للحكم، الامر الذي تقضي معه المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع الغاء
ما قضى به من فائدة لعدم وجود موجبا للقضاء بها.

وحيث أنه عن المصروفات فالمحكمة تلزم المستأنف بها

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا:

-أولا: بقبول الاستئناف شكلا

- ثانيا: وفي الموضوع بإلغاء ما قضى به الحكم المستأنف من فائدة وتأييده فيما عدا ذلك وألزمت المستأنف
بالمصروفات و500 درهم مقابل اتعاب المحاماة.

القاضي
ياسر عبدالعزيز علي الجوهري

القاضي
سلطان راشد الشامسي

برئاسة القاضي
محمد أحمد بو هندي

إبراهيم ماجد النعيمي

رسوم الدعوي 10350 درهم مسدده



على السلطات والجهات المختصة أن تبادر
الى تنفيذ هذا السند وإجراء مقتضاه
وعليها أن تعين على تنفيذه ولو جبراً متى
طلب اليها ذلك.

مستند رقم

" 2 "



التاريخ : 07/11/2023

رقم الدعوى : (AJCFICICIVS2023/0003562 / مدني)

باسم حضرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
بالجلسة العلنية المنعقدة ب (محكمة عجمان الاتحادية, المحكمة الابتدائية المدنية)
بتاريخ (07/11/2023)

دائرة دعاوى اليوم الواحد المدنية والتجارية الأولى
برئاسة القاضي: خالد شهير ربيع

صدر الحكم الآتي في الدعوى رقم (AJCFICICIVS2023/0003562 / مدني)

المدعي (ة) : هشام محمد جبر العتابي

المدعي عليه : مصنع ارت زون لصناعة الملابس ذ.م.م .

المدعي عليه : على زيد قنبر التميمي

المدعي عليه : عبدالعزيز بدر علي محمد الحوسني

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة
حيث تتحصل الوقائع - على ما يبين من سائر الأوراق - في أن المدعي أقامها بموجب صحيفة

قيدت وأعلنت قانوناً طلباً للحكم: -

بالزام المدعى عليهم بالتضامن والتضامن أن يؤدوا للمدعي مبلغ 214406.95 درهم والفائدة القانونية
بواقع 12% من تاريخ المطالبة وحتى تمام السداد، مع إلزام المدعي عليهم الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب
المحاماة.

وذلك إلى سند من القول بأنه بتاريخ 2/7/2020 اتفق مع المدعي عليه الثاني علي الشراكة في المدعي
عليه الأول بالإدارة والتسويق ومقابل التمويل من المدعي عليه الثاني بنسبة 50% من الأرباح لكل منهما ,
وقد جرى العمل وفق الاتفاق وتمت تصفية الحسابات بينهما للفترة من 12/2022 حتى 2/2023 , غلا أن
المدعي عليهم لم يقوموا بتصفية الحساب عن الفترة من 1/3/2023 حتى 12/4/2023 بما ترتب عنه للمدعي
مبلغ المطالبة والذي امتنعوا عن سداده فأذخرهم , فكانت الدعوى.

وحيث قدم سندا إلى دعواه حافظة مستندات انتظمت: -

1. صورة من اتفاقية الشراكة وتصفية الحساب عن الفترة المشار إليها.

2. كتاب صادر من لجنة التوفيق والمصالحة بمحكمة عجمان ثابت منه لجوء المدعية إلى اللجنة.

وحيث تداولت المحكمة نظر الدعوى وفق الثابت بمحاضر الجلسات ومثل وكيل - محام - عن المدعي، ومثل وكيل - محام - عن المدعى عليهم وقدم مذكرة دفع فيها بعدم قبول الدعوى لإقامة المدعي دعوى عمالية يقر فيها بكونه عاملاً لدى المدعي عليه الأول ويطالب بمستحققاته العمالية وتم ندب خبير بها، ورفض الدعوى لعدم الصحة والثبوت لانشغال ذمة المدعي لصالح المدعي عليهم، وبإجراء المقاصة بين ما قد يكون مستحقاً للمدعي وما تنشغل به ذمته للمدعي عليهم.

وبجلسة 19/9/2023 قرر القاضي المشرف ندب خبير لمباشرة الأمور المبينة بمنطوق ذلك القرار وإليه تحيل المحكمة في بيانه منعاً من التكرار، ونفاذاً لذلك القرار باشر الخبير مأموريته وأودع تقريره الذي خلاص في نتيجته إلى أنه: -

المدعي ليس شريكاً بالرخصة التجارية وعقد التأسيس للمدعى عليه الأول والمملوك للمدعى عليه الثاني والثالث، حيث أنه لم يرد اسمه بالرخصة كشريك، وإنما يعمل موظفاً لدى المدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس مقابل أجر شهري.

المدعي شريك فعلي في الأرباح الخاصة بالمدعي عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس بموجب المخالصة المؤرخة في 25/05/2021 ، حيث أنه تم الاتفاق بين المدعي والمدعى عليه الثاني على المشاركة في أرباح المدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس بنسبة 50 % لكل شريك ، على أن يتولى المدعى عليه الثاني تمويل المشروع و الإدارة المالية للمدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس، في حين يتولى المدعي مسؤولية إدارة المشروع والتسويق، على أن تكون نسبة الشراكة 50% للمدعي متضمنة راتبه الشهري وقدره 30000 درهم تخصم من خلال تصفية الحساب والارباح بين الأطراف، حيث ورد بنماذج المخالصات الشهرية لكل من شهر يناير وفبراير 2023 خصم مبالغ الراتب وقدرها 30000 شهرياً من الأرباح المستحقة للمدعي.

استمرت الشراكة في الأرباح الخاصة بالمدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس ش.ذ.م.م بين الأطراف حتى إيقاف المدعي عن العمل لدى المدعى عليهم وذلك في تاريخ 14/04/2023، وقد أقر الطرفان بمذكراتهم المقدمة للخبرة أن نهاية العلاقة بين الطرفين كانت في 12/04/2023 ، وعليه تكون مدة الشراكة بين الأطراف حتى تاريخ 12/04/2023.

تم الاتفاق بين بين الطرفين بموجب المخالصة المؤرخة في 25/05/2021، على أن يتم تصفية الحسابات وغلق الملفات كافة ويبقى على المدعي مبلغ 150000 درهم، يتم استقطاعها لاحقاً عند تصفية الحسابات، كما يتم تنزيل راتب شهرياً له بمبلغ 20000 درهم، يتم استقطاعها أيضاً عند التصفية واستمرت تلك الشراكة من بداية المصنع وحتى تاريخ 12/04/2023، وخلال فترة الشراكة كان قد تمت المحاسبة بين الطرفين وتصفية الحسابات بين المدعي والمدعى عليه الثاني عن الشهور (ديسمبر 2022 ويناير 2023 وفبراير 2023).



بموجب الاتفاق بين الشركاء على توزيع أرباح المصنع على أن تكون مناصفة بواقع 50 % لكل طرف، وما حدث من تصفية للحسابات بينهما خلال الفترات ديسمبر 2022 ويناير وفبراير 2023، واستمرار تلك الشراكة حتى 12/04/2023 فإن مطالبة المدعي بتصفية الحساب عن شهر مارس 2023 وال 12 يوم من شهر إبريل 2023 قد صادفت صحيح الواقع الفعلي وحق الشراكة.

سبق وان طالب المدعي في لائحة دعواه بإلزام المدعي عليهم بسداد مبلغ وقدره 214406.95 درهم، وذلك عن تصفية الحسابات الختامية لشهر مارس 2023 وحتى تاريخ 12-4-2023 باعتبارها مبلغ مترصدة بذمة المدعي عليهم للمدعي وبعد تقديم كشوف الحسابات الخاصة بمبيعات وأرباح المصنع عن تلك الفترة المطالب بها والتي كان نصيب المدعي منها بعد تصفية الحسابات مبلغ وقدره 202406.95 درهم، لذا تمسك المدعي بإثبات ذلك المبلغ بتقرير الخبرة وطالب باستحقاقه لذلك المبلغ عن تلك الفترة.

كما طالب المدعي عليهم في مذكراتهم المقدمة للخبرة بمبلغ وقدره 352028.05 درهم مستحقة لهم في ذمة المدعي، وذلك نتيجة المقاصة بين المبالغ المستحقة للمدعي في ذمتهم وبين المبالغ المستحقة لهم في ذمة المدعي، وذلك تأسيساً على " أن بعض كشوف الحسابات الشهرية تحسب في بعض الأحيان عن الدخل الإجمالي وليس عن صافي الربح ويقبض المدعي حصته من كامل الدخل الإجمالي قبل تنزيل النفقات المسددة كون كافة هذه النفقات تسدد فقط من المدعي عليه الثاني / السيد علي التميمي مالك المصنع وكان يتوجب محاسبياً تنزيل النفقات الشهرية ليتم تشارك الأرباح فتم توضيح الأمر للمدعي أنه يجب خصم مبالغ استلمها المدعي بالزيادة في بعض الأشهر وكذلك يوجد بعض الديون التي لم تسدد من قبل بعض العملاء وكان قد تم إعطائهم البضائع بالدين بكفالة المدعي وعلى مسؤوليته وكذلك يوجد قيمة سيارة مرسيدس تم تسجيلها على اسم المدعي بقيمة 70000 درهم ويجب عليه تسديدها للمدعي عليه الثاني حيث تم عرض كشف حساب التصفية على المدعي والذي يبين أن المدعي مدين للمدعي عليه الثاني حتى تاريخ انتهاء الشراكة في 12/04/2023 بمبلغ وقدره 352028.05 درهم بواقع إجمالي ديون المدعي مبلغ 554435 درهم - أرباحه عن شهر 3 لسنة 2023 و 12 يوم من شهر 4 لسنة 2023 مبلغ وقدره 202406.95 درهم = -352028.05 درهم مترصد في ذمة المدعي لصالح المدعي عليه الثاني السيد فرفض المدعي ذلك وترك العمل والشراكة بتاريخ 12/04/2023، كما أنه تم تعيين أحد مكاتب تدقيق الحسابات لإعداد الميزانيات الخاصة بالمصنع حتى 31/12/2023 ، و قدم المدعي عليهم للخبرة " كشف حساب " يوضح اجمالي المبالغ المستحقة لهم في ذمة المدعي والذي يتضمن مجموعة من المستندات عبارة عن الفواتير الخاصة بتصفية حساب المدعي والتي تشمل الحسابات وديون الزبائن ومصاريف إقامات العمال وتذاكر السفر الخاصة بهم والمصاريف المدفوعة الى شركة ابو بدر للفحوصات الطبية لأغراض إصدار الفيز ، بالإضافة الى مرفقات مستحقات المدعي ، ولم يتبين للخبرة ثمة اتفاقات بين الأطراف على مشاركة المدعي في تلك المصاريف المنوّه عنها من قبل المدعي عليهم، حيث أنه ومن خلال الاطلاع على كشوفات تصفية الحسابات بين الأطراف عن الشهور من ديسمبر 2022 وحتى 12 إبريل 2023 فقد تبين للخبرة انه ورد في تصفية الحساب أنه الارباح التي تم اقتسامها نتيجة الشراكة كانت تحت بند صافي الربح وذلك بعد خصومات وردت بالكشوفات تحت بنود (راجع ملاحقة ومصاريف عماني ورواتب عماني ومصاريف مغربي ورواتب مغربي وايجارات القرية والمصاريف ... الخ)، مما يتبين معه أن تم اقتسام الأرباح بعد إجراء استقطاع كافة المصاريف الخاصة بالمصنع .

لم يتبين للخبرة من خلال نموذج المخالصة بالشراكة المقدم من كلا الطرفين آلية وبنود الشراكة كاملة



وفيما إذا كان سوف يتحمل المدعي مصاريف المصنع مع المدعى عليهم من عدمه للفترة ما قبل المخالصة، ناهيك عن أن نماذج المخالصة لتصفية الأرباح بين الطرفين عن شهر ديسمبر 2023، وشهر يناير وفبراير 2023 قد ورد بها " " ليس هناك أية مستحقات متعلقة للشريك الثاني في المصنع من بعد تاريخ هذا الملف وليس عليه أية مستحقات وبشهادة مدير المصنع السيد/ مصطفى ظافر الجناي " بالإضافة الى أنه جاءت النماذج بعنوان تصفية الحسابات الختامية وتحت بند صافي الأرباح، وذلك بعد إجراء الخصومات والاستقطاعات الموضحة بنماذج المخالصات، وعليه لم يتبين للخبرة آلية براءة الذمة بين الطرفين، ولا تستطيع الخبرة الجزم بأحقية المدعى عليهم بالمبالغ المطالب بها .

اجمالي المبلغ المستحق من الأرباح للمدعي عن شهر مارس 2023 مبلغ وقدره 154167.65 درهم، وذلك من خلال كشوف الحسابات بأرباح ومبيعات المصنع المدعى عليه الأول عن الفترات مارس 2023، و حتى 12 إبريل 2023، حيث تبين للخبرة الحسابية استحقاق المدعي نسبة 50% من قيمة صافي الأرباح وذلك عن شهر مارس 2023 والتي كانت إجمالي مبلغ وقدره 368335 درهم ، ونصيب المدعي 50% من ذلك المبلغ ومقداره 184167.65 درهم ، على أن يتم خصم الراتب الشهري من ذلك المبلغ وقدره 30000 درهم عن شهر مارس 2023 (وقد بينت الخبرة الحسابية المنتدبة من قبل المحكمة العمالية في الدعوى العمالية ان المدعي تقاضى راتبه الشهري عن شهر مارس 2023 بمبلغ وقدره 30000 درهم فعلياً ، وذلك على سبيل الاسترشاد) .

اجمالي المبلغ المستحق من الأرباح للمدعي عن عدد 12 يوم من شهر إبريل 2023 مبلغ وقدره 48239.30 درهم، وذلك من خلال كشوف الحسابات للمبيعات والأرباح الخاصة بال 12 يوم من شهر إبريل 2023، حيث استحق المدعي نسبة 50% من قيمة صافي الأرباح وذلك عن عدد 12 يوم من شهر إبريل 2023 والتي كانت إجمالي مبلغ وقدره 96478.60 درهم ، ونصيب المدعي 50% من ذلك المبلغ ومقداره 48239.30 درهم (وقد بينت الخبرة الحسابية المنتدبة من قبل المحكمة العمالية في الدعوى العمالية ان المدعي لم يتقاضى مقدار أيام العمل من شهر إبريل 2023 كراتب شهري، وذلك على سبيل الاسترشاد) ، ليكون إجمالي المبالغ المستحقة للمدعي عن الـ 12 يوم شاملة راتبه عن تلك الأيام مبلغ وقدره 48,239.30 درهم.

يكون إجمالي المبالغ المستحقة للمدعي من نسبة صافي أرباح ومبيعات المصنع المدعى عليه الأول/ آرت زون لصناعة الملابس ش.ذ.م.م عن الفترة من مارس 2023 وحتى 12/إبريل/2023 مبلغ وقدره 202406.95 درهم عبارة عن (154167.65 درهم وذلك عن شهر مارس 2023 + 48239.30 درهم وذلك عن 12 يوم من شهر إبريل 2023).

وحيث قدم وكيل المدعي عليهم مذكرةً تعقيبية على تقرير الخبير بسالف طلباتهم وضمنها اعتراضاتهم عليه والتي مؤداها أن المخالصات الشهرية كانت تعد بشكل شهري عن حسابات الأرباح لكل شهر ولم تكن براءة ذمة نهائية للمدعي وبالتالي يستحق لهم بذمة المدعي مبلغ وقدره 352028.05 درهم بعد المقاصة ما بين المستحق لهم والمستحق له عن الأرباح المطالب بها، وأنه لا يجوز للمدعي المطالبة بحقوق عمالية كونه شريكاً بالأرباح وبالحد الأدنى خصم أية حقوق عمالية يصدر حكم فيها من حصص المدعي بالشراكة

وحيث إنه عن موضوع الدعوى وكان المقرر بقضاء المحكمة الاتحادية العليا أنه "لمحكمة الموضوع سلطة



تفسير العقود والمحررات بما هو أقرب لإرادة محرريها دون معقب عليها في ذلك إلا أن شرط ذلك أن يكون تفسيرها سائفا وله سندھ بالأوراق ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر والصريح لعباراتها وألفاظها،

إذ لا مجال للاجتهاد والتفسير في موضع النص الواضح الذي لا يحتمل أكثر مما عنته عباراته.

وأن الطبيعة القانونية لشركة المحاصة هي أن تكون مستترة بين الشركاء وغير معلومة من الغير ولا تتطلب الإشهار أو التسجيل في الدفاتر التجارية، والشريك فيها يباشر العمل التجاري باسمه الخاص على أن تقتسم الأرباح بين الشركاء ويتحملون بخسائرها.

- الطعن رقم 310 لسنة 2012 تجاري- صادر بتاريخ 31/10/2012 -

وبأن تقدير عمل الخير - من سلطة محكمة الموضوع التي لها الأخذ بتقريره متى اطمأنت إلى سلامة الأسس والأبحاث التي بنى عليها. عدم التزامها بالرد استقلالا على المطاعن الموجهة إلى التقرير أو ندب خير آخر طالما لم تجد في تلك المطاعن ما يستأهل الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير.

- طعن رقم 783 لسنة 25 القضائية صادر بتاريخ 22/2 / 2004 (مدني) -

لما كان ذلك وكان البين من عقد الشراكة موضوع الدعوى المؤرخة في 25/05/2021، أنه قد ورد بكل وضوح التنصيص على أن يتم تصفية الحسابات وغلق الملفات كافة ويبقى على المدعي مبلغ 150000 درهم، يتم استقطاعها لاحقا عند تصفية الحسابات، كما يتم تنزيل راتب شهريا له بمبلغ 20000 درهم، يتم استقطاعها أيضاً عند التصفية وأن توزيع أرباح المصنع تكون مناصفة بواقع 50 % لكل طرف، وما حدث من تصفية للحسابات بينهما خلال الفترات ديسمبر 2022 ويناير وفبراير 2023 واستمرت تلك الشراكة من بداية المصنع وحتى تاريخ 12/04/2023، وخلال فترة الشراكة كان قد تمت المحاسبة بين الطرفين وتصفية الحسابات بين المدعي والمدعى عليه الثاني عن الشهور (ديسمبر 2022 ويناير 2023 وفبراير 2023)، وفي استمرار سلوك الشركاء من بداية الشراكة حتى فبراير 2023 بتصفية الحسابات بينهما شهريا وصولاً إلى آخر تصفية بالتراضي بينهم بشأن شهر فبراير 2023 قد ورد بها أنه " ليس هناك اية مستحقات متعلقة للشريك الثاني في المصنع من بعد تاريخ هذا الملف وليس عليه اية مستحقات وبشهادة مدير المصنع السيد/ مصطفى ظافر الجبالي " بالإضافة الى أنه جاءت النماذج بعنوان تصفية الحسابات الختامية وتحت بند صافي الأرباح، وذلك بعد إجراء الخصومات والاستقطاعات الموضحة بنماذج المخالصات، وهو ما يحضض وجه دفاع المدعي عليهم باستحقاقهم بمبالغ بذمة المدعي لتمام التصفية بشأنها بالأشهر السابقة، ومن ثم أحقية الأخير في نصيبه عن تصفية الأرباح للمدعي عليه الأول عن الفترة من 1/3/2023 حتى 12/4/2023، وكان الثابت من تقرير خبير الدعوى والذي تطمئن إليه المحكمة لكفاية أبحاثه وسلامة الأسس التي بني عليها أن إجمالي المبلغ المستحق من الأرباح للمدعي عن شهر مارس 2023 مبلغ وقدره 154167.65 درهم، وذلك من خلال كشوف الحسابات بأرباح ومبيعات المصنع المدعى عليه الأول عن الفترات مارس 2023، و حتى 12 إبريل 2023، حيث تبين للخبرة الحسابية استحقاق المدعي نسبة 50% من قيمة صافي الربح وذلك عن شهر مارس 2023 والتي كانت بإجمالي مبلغ وقدره 368335 درهم، ونصيب المدعي 50% من ذلك المبلغ ومقداره 184167.65 درهم، على أن يتم خصم الراتب الشهري من ذلك المبلغ وقدره 30000 درهم عن شهر مارس 2023 وقد بينت الخبرة



الحسابية المنتدبة من قبل المحكمة العمالية في الدعوى العمالية ان المدعي تقاضى راتبه الشهري عن شهر مارس 2023 بمبلغ وقدره 30000 درهم فعلياً , كما أن إجمالي المبلغ المستحق من الأرباح للمدعي عن عدد 12 يوم من شهر إبريل 2023 مبلغ وقدره 48239.30 درهم , وذلك من خلال كشوف الحسابات للمبيعات والأرباح الخاصة بال 12 يوم من شهر إبريل 2023 , حيث استحق المدعي نسبة 50% من قيمة صافي الأرباح وذلك عن عدد 12 يوم من شهر إبريل 2023 والتي كانت بإجمالي مبلغ وقدره 96478.60 درهم , ونصيب المدعي 50% من ذلك المبلغ ومقداره 48239.30 درهم (وقد بينت الخبرة الحسابية المنتدبة من قبل المحكمة العمالية في الدعوى العمالية ان المدعي لم يتقاضى مقدار أيام العمل من شهر إبريل 2023 كراتب شهري , وذلك على سبيل الاسترشاد) , ليكون إجمالي المبالغ المستحقة للمدعي عن الـ 12 يوم شاملة راتبه عن تلك الأيام مبلغ وقدره 48239.30 درهم.

ومن ثم يكون إجمالي المبالغ المستحقة للمدعي من نسبة صافي أرباح ومبيعات المصنع المدعي عليه الأول/ آرت زون لصناعة الملابس ش.ذ.م.م عن الفترة من مارس 2023 وحتى 12/إبريل/2023 مبلغ وقدره 202406.95 درهم عبارة عن (154167.65 درهم وذلك عن شهر مارس 2023 + 48239.30 درهم وذلك عن 12 يوم من شهر إبريل 2023) , وهو ما تقضي به المحكمة إلزاماً للمدعي عليه الأول باعتباره محل الشراكة والتي انقضت بإيقاف المدعي وتراخي الطرفين علي تخارجه من الشراكة وإقرارهما بها , وترفض طلب إلزام المدعي عليهما الثاني والثالث بها لتعلق دين المدعي بأرباح الأول والذي يتمتع بشخصية قانونية وذمة مالية مستقلة.

وحيث أنه عن مطالبة المدعي عليهم تحمل المدعي مصاريف الشراكة , ولما كان الثابت من اتفاق الشراكة أن نصيب المدعي فيها هو العمل والذي يشمل الإدارة والتسويق وغيرهما من أعمال , وأن كامل التمويل من المدعي عليه الثاني , وهو ما يعني عدم تحمل المدعي لأية مصاريف أو تكاليف للشراكة وأن الخسارة إن تحققت يكون نصيب المدعي منها عمله بلا عائد ونصيبه في المكسب يكون من صافي الربح , وهو ما تحقق بين الطرفين في التصفية عن أشهر ديسمبر 2022 ويناير وفبراير 2023 , ومن ثم بات الطلب علي غير سندٍ تنتهي المحكمة غلي رفضه.

وحيث إنه عن طلب الفائدة وكانت المادة 88 من قانون المعاملات التجارية تنص على أنه إذا كان محل الالتزام التجاري مبلغاً من النقود وكان معلوم المقدار وقت نشوء الالتزام وتأخر المدين في الوفاء به كان ملزماً أن يدفع للدائن على سبيل التعويض سلطة محكمة الموضوع في تحديد التعويض عن تأخير المدين في الوفاء بالدين :أن تقدير الضرر الناجم عن تأخر المدين في الوفاء بالدين وتحديد نسبة معينة كتعويض عن هذا التأخير هو ما تستقل به محكمة الموضوع ما دام لا يوجد في القانون نص يلزمها باتباع معايير معينة في هذا الخصوص

المحكمة الاتحادية العليا , رقم 186 و 145/21 تاريخ 28/11/2000

عن التأخير الفائدة المحددة في المادتين 76 و 77 ما لم يتفق على غير ذلك. وقد جرى قضاء المحكمة الاتحادية على اعتبار أن المقصود بكون المبلغ معلوم المقدار هو ألا يكون خاضعاً لمطلق تقدير القاضي ولو كان محل منازعة من المدين



- الطعن رقم 286 تاريخ 10/6 / 2006 -

لما كان ذلك وكان المبلغ المستحق للشركة المدعية معلوم المقدار إلا أن المدعى عليها قد امتنع عن سدادها رغم مطالبة المدعي له ومن ثم تقضي المحكمة بإلزام المدعى عليه الأول بفائدة تقدرها المحكمة بنسبة 5% من تاريخ المطالبة وحتى تمام السداد.

فلذلك

قررت المحكمة: -

إلزام المدعى عليه الأول أن يؤدي للمدعي 202406.95 درهم وفائدة قانونية قدرها 5% من تاريخ المطالبة الحاصل في 20/8/2023 وحتى تمام السداد، وألزمت المدعي علي الأول الرسوم والمصاريف وخمسمائة درهم مقابل أتعاب المحاماة، رفضت ما عدا ذلك من الطلبات.

برئاسة القاضي
خالد شهير ربيع



مستند رقم

" 3 "

لدى محاكم وزارة العدل
محكمة عجمان الاتحادية الابتدائية

تقرير الخبرة الحسابية النهائي

الدعوى رقم 2023/3562 مدني جزئي
دائرة دعاوى اليوم الواحد المدنية والتجارية الأولى
المرفوعة من

المدعي / هشام محمد جبر العتاي

ويمثلها / مكتب ناصر عبد الرحمن الحوسني للمحاماة والاستشارات القانونية

Email: info@nahlawyers.ae ; 0502654040 م: 065460070

ضد

المدعى عليهم / 1- مصنع ارت زون لصناعة الملابس ذ.م.م

2- على زيد قنبر التميمي

3- عبدالعزيز بدر علي محمد الحوسني

ويمثلهم / مكتب سعيد عبدالله السويدي للمحاماة والاستشارات القانونية

Email: info@sw-advocates.com 0507005005 067791000

تاريخ إعداد التقرير

2023/10/31

فهرس محتويات التقرير

الصفحة	البيان	
3	المهمة	أولاً
4-3	موضوع الدعوى	ثانياً
5-4	إجراءات الخبرة	ثالثاً
6-5	المستندات المقدمة من الأطراف	رابعاً
18-6	بحث الدعوى	خامساً
21-19	تعقيب الأطراف	سادساً
24-21	الخلاصة النهائية	سابعاً

أولاً: المهمة

حسب ما هو موضح بالحكم التمهيدي الصادر بتاريخ 2023/09/19 تحددت المهمة في الآتي:

- 1- الإطلاع على أوراق الدعوى وما عسى أن يقدمه له الخصوم من مستندات وبعد الاطلاع على دفاتر ومستندات الرخصة التجارية موضوع الدعوى ومحل طلبات المدعي لبيان نظامها القانوني والشركاء فيها , لبيان عما إذا كان المدعي شريكاً فعلياً بها من عدمه , وفي الحالة الأولى بيان دلائل ذلك , وبيان مدة الشراكة .
- 2- بيان عما إذا كان قد تمت محاسبة بين الطرفين خلال مدة الشراكة من عدمه , وبيان أحكام الشراكة ونصيب كل طرف فيها .
- 3- بيان عما إذا كان هناك اتفاق بين الشركاء على توزيع الأرباح من عدمه , وفي الحالة الثانية بيان عما إذا كان يحق للمدعي طلب المحاسبة من عدمه , وفي الحالة الأولى إجراء المحاسبة مع ما يلزم للخير من الاستعانة بمحقق حسابات عن ميزانيات الشراكة , لبيان نصيب المدعي في الأرباح أو الخسائر وعما إذا كان قد تم تحصيلها منه من عدمه , وفي الحالة الثانية بيان سبب ذلك , وفي الجملة تحقيق جميع عناصر الواقع بالدعوى بما يكشف عن وجه الحق بالنزاع فيه .

ثانياً: موضوع الدعوى

في تاريخ سابق أقام المدعي دعواه القضائية أمام عدالة المحكمة الموقرة للمطالبة بإلزام المدعي عليهم بان يأدوا للمدعي مبلغ وقدره (214,406.95 درهم) مترصد له في ذمتهم بالاضافة الى الفائتدة القانونية، وذلك على سند من القول أنه تم الإتفاق بين المدعي والمدعى عليهم الثاني والثالث بموجب إتفاقية المشاركة في أرباح المدعى عليه الأول مصنع ارت زون لصناعة الملابس ذ.م.م وكان ذلك بتاريخ 2020-7-2 و تضمن الإتفاق على أن المدعي عليه الطرف الثاني / علي التميمي مسؤول على تمويل المشروع والإدارة المالية ، والطرف الثاني المدعي السيد/ هشام محمد جبر العتابي مسؤول عن إدارة المشروع والتسويق وحيث تم ذلك الإتفاق كتابة والنص عليه وعلى بنوده في المخالصة بتاريخ 2021-5-25 على أن تكون نسبة كل طرف من الأطراف 50% من أرباح مصنع ارت زون لصناعة الملابس وحيث أن المدعي قام بكامل العمل المتفق عليه والموكل إليه ولم يصدر من قبله اي تقصير أو خلل مما نتج عنه أرباح طائلة للمصنع وكانت تلك الأرباح نتيجة لما قام به المتنازع من عمل وبذل الجهد ولخبرته الطويلة في هذا المجال ، في شهر 12-2022 تمت تصفية الأرباح الختامية بين الشركاء وتم تسديد الأرباح لكل شريك ، وكما تمت التصفية عن (شهر 1-2023) وتم تسديد الأرباح لكل شريك وتمت التصفية عن (شهر 2-2023) وتم تسديد الأرباح لكل

شريك ، إلا أن المدعى عليه الثاني لم يلتزم بعقد الإتفاق الموقع بين الطرفين، ولم يتم عمل تصفية الحسابات الختامية لشهر مارس 2023 ولغاية يوم 12-4-2023 ولم يتم سداد المبالغ المترصدة بذمة المدعى عليهم للمدعي، حسب ما هو متفق عليه وفقاً للإتفاقية المبرمة بين الطرفين ، ونظراً لذلك فقد ترتب في ذمة المدعى عليهم مبلغ وقدره (214,406.95 درهم) لصالح المدعي على النحو الثابت بالاتفاقية المتعلقة بالأرباح في مصنع ارت زون لصناعة الملابس، وحيث إمتنع المدعي عليهم عن السداد على الرغم من تسليمهما الاخطار العدلي بالإعذار والإنذار بتاريخ 29-5-2023 ولكن دون جدوى ودون سبب أو مسوغ قانوني مقبول ولم يحركا ساكن ولم يبادرا تسوية أوضاعهما لما تعلق في ذمتهم بحق المدعي من مبالغ ، مما حدا بالمدعي لاقامة الدعوى الماثلة، وتم ندب الخبير الحسابي المائل .

ثالثاً: إجراءات الخبرة

تطبيقاً للقانون الاتحادي رقم (35) لسنة 2022 بشأن إصدار قانون الإثبات في المعاملات المدنية والتجارية ، والقانون رقم (13) لسنة 2020 الخاص بتنظيم أعمال الخبرة أمام الجهات القضائية في إمارة دبي ، ومواده الخاصة بتحديد أعمال الخبرة من خلال دعوة الأطراف لحضور اجتماعات الخبرة والاطلاع على ملف الدعوى وكل ما يقدم من أطراف الدعوى من مستندات تخص الدعوى محل النزاع، والاستماع إلى الخصوم وموكليهم للوصول إلى وجه الحق وبالفحص والتقصي تم الآتي:

أولاً: إجراءات الخبرة:

- بتاريخ 2023/09/19 صدر قرار عدالة المحكمة الموقرة بندب الخبير الحسابي صاحب الدور لمباشرة المهمة.
- بتاريخ 2023/10/09 تم ندب الخبير واخطاره باستلام مهمة الخبرة حسب ما هو موضح بكتاب إدارة شؤون المحاماة والخبرة.

المستند رقم (1) الحكم التمهيدي وقرار ندب الخبير.

- بتاريخ 2023/10/09 تم مخاطبة الاطراف لتبليغهم بموعد اجتماع الخبرة الحسابية الأول عن بعد
- بتاريخ 2023/10/16 تم استلام رسائل بريد إلكتروني من قبل طرفي الدعوى مرفق بها اوراق ومستندات كل طرف، وتم تبادل الاوراق والمستندات بين الاطراف من قبل الخبير للاطلاع والتعقيب.
- بتاريخ 2023/10/19 تم استلام رسالة بريد الكتروني من قبل المدعي مرفق بها اوراق ومستندات وتم توجيه نسخة منها للمدعى عليهم للاطلاع والتعقيب.
- بتاريخ 2023/10/24 استلمت الخبرة من وكيل المدعى عليهم مذكرة جوابية تعقيبية على اوراق ومستندات المدعي
- بتاريخ 2023/10/25 قامت الخبرة بمخاطبة الاطراف لتزويدها بكشف مبيعات وارباح المصنع المدعي عن الفترة من مارس 2023 وحتى 17 إبريل 2023.

- بتاريخ 2023/10/25 تم تقديم طلب الزام وتكليف بتقديم مستندات (كشف مبيعات وارباح) لمصنع للفترة من مارس 2023 وحتى 17 إبريل 2023، وذلك لسعادة قاضي الموضوع.
- بتاريخ 2023/10/25 تمت موافقة سعادة قاضي موضوع الدعوى على تكليف المدعى عليهم بتقديم كشوف مبيعات وارباح المصنع للفترة من مارس 2023 وحتى 12 ابريل 2023.
- بتاريخ 2023/10/25 تم استلام رسالة بريد الكتروني من قبل المدعى عليهم مرفق بها كشوف حسابات ارباح ومبيعات المصنع للفترة من مارس 2023 وحتى 12 إبريل 2023، وتم توجيه نسخة منها للمدعي للاطلاع والتعقيب.
- بتاريخ 2023/10/27 استلام رسالة بريد الكتروني من قبل المدعي مرفق بها مذكرة تعقيبية على كشوف الحسابات لارباح ومبيعات المصنع للفترة من مارس 2023 وحتى 12 ابريل 2023 والتي تطالب من خلالها إثبات ما تم أرفاقه من كشوفات شهر مارس و12 يوم من شهر ابريل لسنة 2023 من قبل المدعى عليهم والتي تثبت حق المدعي في المطالبة بأرباح تثبت مستنديا بمبلغ اجمالي قدره 202.406.95 درهم .

المستند رقم (2) إجراءات الخبرة

ثانيا : محاضر أعمال الخبرة :

بتاريخ 2023/10/16 تم عقد اجتماع الخبرة الحسابية الأول مع الاطراف، وذلك أونلاين عبر تطبيق الاتصال المرئي "ZOOM"، حيث تم توضيح موضوع الدعوى ومهمة الخبرة للاطراف والاستماع لوجهة نظر كل طرف وشرحاً لمستنداته المدقمة، وتم الاستماع لشرحاً شفويّاً لموضوع الدعوى من قبل الاطراف، وتم تقديم كافة الاوراق والمستندات.

المستند رقم (3) محضر اجتماع الخبرة

رابعاً: المستندات المقدمة

المستندات المقدمة من المدعي/ هشام محمد جبر العتاي:

- لائحة الدعوى المقدمة سابقاً لعدالة المحكمة الموقرة والتي طويت على حافظة مستندات تحتوي على:

- 1- اتفاقية الشراكة
- 2- اتفاقية المخالصة بين الطرفين
- 3- مخالصة لشهر 2022/12
- 4- مخالصة لشهر 2023/1
- 5- مخالصة لشهر 2023/2

6- الإنذار العدلي

- مذكرة شارحة موجبة للخبرة بتاريخ 2023/10/16
نفس مستندات لائحة الدعوى بالاضافة الى تقرير خبرة في الدعوى رقم 2023/2954 عمالي – عجمان
 - مذكرة تعقيبية ردا على كشوف حسابات المصنع بتاريخ 2023/10/27
 - المستندات المقدمة من المدعى عليهم/ مصنع ارت زون لصناعة الملابس واخرين :
 - لائحة الدعوى المقدمة سابقاً لعدالة المحكمة الموقرة والتي طويت على حافظة مستندات تحتوي على:
 - 1- مذكرة جوابية وحافظة مستندات بجلسة 2023/19/19
 - 1- صورة ضوئية لمذكرة شارحة موجبة للخبرة مع حافظة مستندات 2023/10/16
 - 2- مذكرة جوابية وتعقيبية على اوراق ومستندات المدعي بتاريخ 2023/10/24 مرفق بها تقرير الخبرة النهائي في الدعوى رقم 2023/2954 عمالي – عجمان.
 - 3- كشوف حسابات الارباح والمبيعات للمصنع للفترة من مارس 2023 وحتى 12 إبريل 2022.
- المستند رقم (4) – مذكرات الأطراف

خامساً: بحث الدعوى

بعد الاطلاع على ملف الدعوى وما به من مستندات وبعد مخاطبة طرفي الدعوى، وأخذ أقوال المدعي، وكل بيان من شأنه انارة السبيل لحسم الدعوى فإنني أتشرف بأن أبين للمحكمة الموقرة الآتي:

1- الإطلاع على أوراق الدعوى وما عسى أن يقدمه له الخصوم من مستندات وبعد الاطلاع على دفاتر ومستندات الرخصة التجارية موضوع الدعوى ومحل طلبات المدعي لبيان نظامها القانوني والشركاء فيها ، لبيان عما إذا كان المدعي شريكاً فعلياً بها من عدمه ، وفي الحالة الأولى بيان دلائل ذلك ، وبيان مدة الشراكة .

- تنفيذاً لقرار عدالة المحكمة الموقرة ، فقد قامت الخبرة بإستلام كافة اوراق الدعوى من قبل الأطراف ، وقامت الخبرة ببحثها وفحصها على النحو التالي ذكره :

- أولاً: التعريف بالأطراف :

● المدعي/ هشام محمد جبر التابي :

- وهو مواطن عراقي الجنسية ويحمل هوية رقم 1-1403731-784-1976

● المدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس الجاهزة ش.ذ.م.م:

- هي شركة تأسست داخل دولة الامارات العربية المتحدة منذ تاريخ 2020/07/28 وصدر لها الرخصة الصناعية رقم 104071 من دائرة التنمية الاقتصادية بحكومة عجمان ، وتعمل في مجال صناعة الملابس النسائية والرجالية ، وجاء بتقرير شامل المنشأة أن ملاك الشركة هما كلاً من السيد/ علي زيد قنبر التميمي والسيد عبدالعزيز بدر علي محمد الحوسني.

• **المدعى عليه الثاني/ علي زيد قنبر التميمي :**

وهو من مواطني سانت كيتس ونيفيس ، وهو مالك وممثل المصنع المدعى عليه الأول

• **المدعى عليه الثالث/ عبدالعزيز بدر علي محمد الحوسني**

وهو من مواطني دولة الامارات العربية المتحدة وهو مالك مصنع آرت زون لصناعة الملابس الجاهزة ش.ذ.م.م بالمشاركة مع المدعى عليه الثاني/ علي زيد قنبر التميمي.

المستند رقم (5) – الاوراق الثبوتية للأطراف

- إطلعت الخبرة على " عقد عمل " غير محدد المدة مبرم بتاريخ 2021/04/12 مبرم بين السادة/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس س.ذ.م.م ويمثله السيد/ علي زيد قنبر التميمي بصفته (المالك) ، وبين السيد/ هشام محمد جبر العتابي بخصوص التحاق السيد/ هشام العتابي بالعمل لدى المصنع بمهنة/ مصمم أزياء ، وذلك مقابل أجر شهري وقدره 20,000 درهم ، عبارة عن راتب أساسي بمقدار 15,000 درهم ، وبديل سكن بمقدار 2,500 درهم ، وبدلات أخرى بمقدار 2,500 درهم.

المستند رقم (6) – عقد العمل المبرم بين الطرفين

- إطلعت الخبرة على " أوراق الشكوى العمالية " المقدمة أمام وزارة الموارد البشرية والتوطين من قبل السيد/ هشام محمد جبر العتابي ضد السادة/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس وممثليه بخصوص المطالبة بمستحقات عمالية.

- إطلعت الخبرة على " أوراق الدعوى رقم 2023/2954 عمالي " المقامة امام محكمة عجمان العمالية من المدعي/ هشام محمد جبر العتابي ضد المدعى عليه/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس للمطالبة بمستحقات عمالية بمقدار 232,000 درهم ، والتي تم إحالتها لخبرة حسابية لبيان حقيقة الواقع بين الطرفين وحساب مستحقات المدعي ان وجد وتصفية الحساب بين الطرفين.

المستند رقم (7) – أوراق الشكوى العمالية و الدعوى العمالية

• **بدايةً توضح الخبرة لعدالة المحكمة الموقرة ان بنود الحكم التمهيدي الصادر في الدعوى المنتدب بها الخبرة الحسابية المائلة 2023/3562 قد حددت مهمة بحث الخبرة في ضوء الرخصة التجارية للمدعى عليه الاول وما اذا كان المدعي شريكاً فعلياً بها من عدمه ، وفي الحالة الاولى بيان دلائل ذلك ، وبيان مدة الشراكة ، وعليه سوف تتناول الخبرة بحثاً لبنود الحكم من خلال اتفاقيات الشراكة بين الاطراف وتصفية الارباح الشهرية**

بينهما والمقدمة ضمن مستندات اوراق الدعوى، حيث أن موضوع الدعاوى العمالية المتداولة بين الاطراف هو خارج نطاق بحث المأمورية وتم ندب خبرة حسابية بها والتي توصلت في تقريرها الى نتيجة مفادها الآتي -

نتيجة تقرير الخبرة الحسابة/ مثناء سالم المزروع في الدعوى رقم 2023/2954 عمالي - عجمان

الخلاصة للتقرير بتاريخ 2023/10/23:

استناداً إلى ما تقدم وبناء على ما تم من أبحاث وما قمنا به من اجراءات واهتداء بما جاء في منطوق الحكم التمهيدي في الدعوى فقد توصلت الخبرة الى وحه رأي وخلاصة كالتالي:

قامت الخبرة ببحث طبيعة العلاقة بين طرفي الدعوى والرد على جميع بنود مهمة الخبرة محل الحكم التمهيدي بموجب وفي ضوء عقد العمل سند الدعوى المحرر بين الطرفين بتاريخ 12/04/2021 والمقدم صورته من قبل المدعي .

1- إن طبيعة العلاقة بين طرق الدعوى في علاقة عمل ينظمها عقد العمل غير محدد المدة المحرر بين الطرفين بتاريخ 2/04/2021 والذي بموجبه التحق المدعي للعمل لدى الشركة المدعى عليها بمهنة (مصمم أزياء) اعتباراً من 03/05/2021 وذلك مقابل راتب إجمالي قدره 20,000 درهم (يتكون من 15.000 درهم راتب أساسي + 2500 درهم بدل سكن + 2500 درهم بدل مواصلات).

• إلا أن الثابت بنظام وزارة الموارد البشرية والتوطين كما هو وارد بأوراق الشكوى العمالية محل الدعوى أن الراتب الإجمالي للمدعي هو بمبلغ 30.000 درهم، كما أن الثابت من تقرير نظام حماية الأجور المقدم من المدعي والتقرير الصادر من صرافة الأنصاري والمقدم من المدعي أن الراتب الأخير المسدد للمدعي عن شهور ديسمبر 2022 ويناير وفبراير ومارس 2023 هو بمبلغ وقدره 30.000 درهم

• وهو ما ترى معه الخبرة أن آخر راتب إجمالي للمدعي هو بمبلغ 30,000 درهم ، والراتب الأساسي بمبلغ 15,000 درهم وذلك طبقاً للموضع تفصيلاً بتقريرنا.

2- إن التزامات المدعي طبقاً لعلاقة العمل محل عقد العمل المشار إليه أعلام تتمثل في التزامه بالعمل بمهنة مصمم أزياء لدى الشركة المدعى عليها مع فترة تجربة قدرها 6 شهور.

• والالتزامات الشركة المدعى عليها طبقاً لهذه العلاقة في دفع الراتب المتفق عليه إلى المدعي مقابل عمله لديها، مع التزام الطرفين عند الرغبة في إنهاء علاقة العمل بمهلة إنذار قدرها شهر واحد . وذلك كما هو موضح تفصيلاً بالتقرير.

3- أن تاريخ بداية علاقة العمل بين المدعي والشركة المدعى عليها هو 03/05/2021 كما هو موضح بالتقرير.

4- و أن آخر يوم عمل فعلي للمدعي لدى المدعى عليها هو 14/04/2023، وأن تاريخ إنهاء علاقة العمل بين المدعي والشركة المدعى عليها هو بتاريخ 17/04/2023 عن طريق إخطار الشركة المدعى عليها للمدعي بعدم رغبتها في تجديد عقد العمل المبرم معها مع المدعي والذي ينتهي 02/05/2023 ولعدم حاجتها للمدعي ولعدم الرغبة في استمرار العلاقة العمالية معه . وإخلاء مسؤوليتها بالنسبة للمدعي من تاريخ هذا الإخطار)). وذلك كما هو موضح بالتقرير.

5- أن الرواتب التي لم يتم سدادها للمدعي عن فترة عمله لدى الشركة المدعى عليها هو بمبلغ وقدره 14,000 درهم.

6- مدة خدمة المدعى الفعلية لدى المدعى عليها قدره 1 سنة و 11 شهر و 12 يوم ، وقيمة مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للمدعي عن هذه المدة هي بما يعادل مبلغ وقدره 20,475 درهم .

- 7- ولم يثبت للخبرة حصول المدعي على أجازاته السنوية المستحقة له عن فترة عمله لدى الشركة المدعى عليها أو جزء منها عينا خلال فترة عمله، وبالتالي يكون رصيد الإجازات السنوية التي لم يحصل عليها المدعي عن فترة عمله لدى المدعى عليها مقداره 58.5 يوم، والمقابل النقدي المستحق عن هذا الرصيد هو بما يعادل مبلغ وقدره 29,250 درهم وذلك طبقا للموضح بالتقرير.
- 8- لم يثبت للخبرة قيام المدعي بأي عمل خلال العطلات الرسمية أثناء فترة عمله لدى الشركة المدعى عليها وذلك على النحو الموضح بالتقرير.
- 9- إن بدل مهلة الإندار وفقا لمقدار مهلة الإندار المنصوص عليها بالعقد سند الدعوى ووفقا لآخر أجر إجمالي كان يتقاضاه المدعي خلال فترة عمله لدى المدعى عليها هو بما يعادل مبلغ وقدره 30,000 درهم – وترفع الخبرة لعدالة المحكمة أمر البت في أحقية المدعي في المطالبة بهذا البديل من عدمه في ضوء ما سبق أن انتهت إليه الخبرة من كيفية وسبب انتهاء علاقة العمل بين طرفي الدعوى وذلك كما هو موضح تفصيلا بالتقرير.
- 10- ونرفع لعدالة المحكمة أمر الفصل فيما إذا كان إنهاء علاقة العمل على النحو الموضح أعلاه يعتبر فصل تعسفي أو إنهاء غير مشروع لعلاقة العمل من جانب المدعى عليها من عدمه، وبالتالي الفصل في مدى أحقية المدعي فيما يطالب به من تعويض أو بدل فصل تعسفي غير مشروع، وذلك كما هو موضح تفصيلا بالتقرير.
- 11- ترى الخبرة أحقية المدعي في مطالبة المدعى عليها بتكاليف عودته الى جهة استقدامه (موطنه) سواء عينا أو نقدا ، مالم يثبت التحاقه لدى صاحب عمل آخر وذلك كما هو موضح تفصيلاً بالتقرير.
- 12- ترفع لخبرة لعدالة المحكمة أمر الفصل في الدفع القانوني المبدي من الشركة المدعى عليها المتمثل في الدفع بعدم قبول الدعوى وبطلانها لبطلان عقد العمل المحرر بين طرفي الدعوى وصورته، وذلك في ضوء ما قدمته المدعى عليها من مستندات تفيد إقامة المدعي دعوى أخرى مدنية ضد الشركة المدعى عليها ومالكها ومديرها والتي مازالت متداولة أمام محكمة عجمان الابتدائية ، وذلك للمطالبة بقيمة حصته من أرباح الشركة المدعى عليها عن شهر مارس 2023 وحتى 12/04/2023 على سند من القول بأنه بموجب اتفاقية مشاركة في أرباح مصنع آرت زون الصناعة الملابس المدعى عليها محررة بينه وبين السيد علي زيد قنبر التميمي تم الاتفاق على أن تكون نسبة كل منهما 50% من أرباح المصنع . وذلك كما هو موضح تفصيلاً بالتقرير

أنتهى الاقتباس

المستند رقم (8) – تقرير الخبرة الحسابية في الدعوى رقم 2023/2954 عمالي - عجمان

وعليه إطلعت الخبرة الحسابية على الآتي :

- 1- " **مخالصة** " مبرمة بتاريخ 2021/05/25 مبرمة بين علي التميمي وهشام العتاي بخصوص المخالصة بين الطرفين طيلة الفترة في الاتفاق على المشاركة في مصنع آرت زون مفادها " **حيث أن المشاركة على ان لكل طرف 50% من نسبة الأرباح، الطرف الأول/ علي التميمي ويكون مسؤول على تمويل المشروع والإدارة المالية، والطرف الثاني/ مسؤول على إدارة المشروع والتسويق، وتم تصفية الحسابات وغلق الملفات كافة ويبقى على / هشام العتاي مبلغ 150,000 درهم، يتم استقطاعها لاحقاً عند تصفية الحسابات ، وان يتم تنزيل راتب شهريا له بمبلغ 20,000 درهم، يتم استقطاعها أيضاً عند التصفية "**
المخالصة مذيلة بتوقيع منسوب لكل من الطرفين علي التميمي وهشام العتاي.

بسمه تعالى
٢ / من المصنف
بتاريخ ٢٥ / ٥ / ٢٠٢١ - الاجتماع بين علي القاصي وهشام ابي
تمت المصالحة بين الطرفين لطيلة الفترة من الاتفاقات على المشاركة في
مصنع أرت زون . حيث ان المشاركة على كل طرف ١٥٠ من
نسبة الأرباح . الطرف الاول على القاصي مسؤول عن تمويل المشروع
والأرباح المالية و الطرف الثاني مسؤول عن إدارة المشروع والتسويق
وتتم تصفية الحسابات وغلق الملفات كالتالي ويبدأ كل من
القاصي مبلغ ١٥٠٠٠٠ درهم يتم استقطاعها لاحقة عند تصفية
الحسابات وان يتم تنزيل راتب شهري له بمبلغ ٢٠٠٠٠ درهم
يتم استقطاعها أيضا عند التصفية .

علي القاصي
هشام ابي
٢٥ / ٥ / ٢٠٢١

المستند رقم (9) - المخالصة

2- " عدد 3 نماذج مخالصة شهرية " صادرة بتواريخ مختلفة من السادة/ مصنع أرت زون لصناعة الملابس الجاهزة
بخصوص تصفية الحسابات الختامية عن شهر ديسمبر/ 2022 ، وشهر يناير/ 2023 ، وشهر فبراير/ 2023 ، وجاء
بنهاية كل نموذج مخالصة جملة " ليس هناك اية مستحقات متعلقة للشريك الثاني في المصنع من بعد تاريخ هذا الملف
وليس عليه اية مستحقات وبشهادة مدير المصنع السيد/ مصطفى ظافر الجنابي، وقامت الخبرة بترتيبها كالتالي:

م	الفترة من	حتى الفترة	تاريخ سداد الأرباح	الإجمالي	نصيب الشريك	ملاحظات
1	تاريخ بدء المصنع	2022/12/31	2023/02/28	2,538,343.09	1,269,171.55	-
2	-	يناير 2023	2023/02/28	260,399.34	130,199.67	سجوبات هشام راتب 30,000 سحب 50,000 صافي 50,199.67
3	-	فبراير 2023	2023/03/09	241,083.16	120,541.58	سجوبات هشام راتب 30,000 صافي 90,541.58

نماذج المخالصات شهرية مذيلة بتوقيع الاطراف والشاهد مصطفى ظافر

مصنع أرت زون لصناعة الملابس ذ.م.م
ART ZONE FACTORY GARMENTS MANUFACTURING L.L.C

الحسابات الشهرية بين الشركاء

الشهر : 2023-2

تم تصفية الحسابات الشهرية للعام 2023 بين الشركاء
الشركاء الأول (علي زيد فايز) والشركاء الثاني (هشام محمد العناني) بتاريخ (2023-3-9)
وتم تسديد الأرباح لكل شريك حسب المبلغ المرفق المرفق (2023-02) بتاريخ (2023-03-09)
وليس هناك أية مستحقات متبقية للشركاء الثاني في المصنع من بعد تاريخ هذا الملف وليس عليه أية مستحقات ومتبقية من
المصنع السيد مصطفى طارق العناني.

مصطفى طارق
مدير المصنع

هشام محمد العناني
الشركاء الثاني

علي زيد فايز
الشركاء الأول

9/3/2023

مصنع أرت زون لصناعة الملابس ذ.م.م
ART ZONE FACTORY GARMENTS MANUFACTURING L.L.C

الحسابات الشهرية بين الشركاء

الشهر : 2023-1

تم تصفية الحسابات الشهرية بين :
الشركاء الأول (علي زيد فايز) والشركاء الثاني (هشام محمد العناني) بتاريخ (2023-2-28)
وتم تسديد الأرباح لكل شريك حسب المبلغ المرفق المرفق (2023-01) بتاريخ (2023-02-28)
وليس هناك أية مستحقات متبقية للشركاء الثاني في المصنع من بعد تاريخ هذا الملف وليس عليه أية مستحقات ومتبقية من
المصنع السيد مصطفى طارق العناني.

مصطفى طارق
مدير المصنع

هشام محمد العناني
الشركاء الثاني

علي زيد فايز
الشركاء الأول

مصنع أرت زون لصناعة الملابس ذ.م.م
ART ZONE FACTORY GARMENTS MANUFACTURING L.L.C

الحسابات الختامية بين الشركاء

لتقارن من تاريخ البدء بالمصنع حسب الرخصة بتاريخ 2020-07-21 إلى 2022-12-31

تم تصفية الحسابات الختامية بين :
الشركاء الأول (علي زيد فايز) والشركاء الثاني (هشام محمد العناني) بتاريخ (2023-01-24)
وتم تسديد الأرباح لكل شريك حسب المبلغ المرفق المرفق (2023-01-24) بتاريخ (2023-01-24)
وليس هناك أية مستحقات متبقية للشركاء الثاني في المصنع من بعد تاريخ هذا الملف وليس عليه أية مستحقات ومتبقية من
المصنع السيد مصطفى طارق العناني.

مصطفى طارق
مدير المصنع

هشام محمد العناني
الشركاء الثاني

علي زيد فايز
الشركاء الأول

ملف الحسابات الشهرية - المرفق | 2023-02

أرباح الشركاء	434,396.16
أرباح المصنع	60,037.00
إيرادات	294,796.00
مصاريف	7,027.00
مصاريف أخرى	20,821.00
أرباح العناني	241,062.16
صافي الربح 50%	120,531.08
صافي الربح 50%	120,531.08

مصاريف المصنع	30,000.00
إيرادات المصنع	90,041.00

مصطفى طارق
مدير المصنع

هشام محمد العناني
الشركاء الثاني

علي زيد فايز
الشركاء الأول

9/3/2023

ملف الحسابات الشهرية - المرفق | 2023-01

أرباح الشركاء	403,070
أرباح المصنع	3,005
إيرادات	224,766
مصاريف	3,870
أرباح العناني	229,734.34
أرباح المصنع	260,399.34

صافي الربح 50%	130,199.67
صافي الربح 50%	130,199.67

مصاريف المصنع	30,000
إيرادات المصنع	50,000
إجمالي المصنع	50,199.67

مصطفى طارق
مدير المصنع

هشام محمد العناني
الشركاء الثاني

علي زيد فايز
الشركاء الأول

ملف الحسابات الشهرية - المرفق | 2023-01

أرباح	أرباح
403,070.00	403,070.00
3,005.00	3,005.00
224,766.00	224,766.00
3,870.00	3,870.00
229,734.34	229,734.34
260,399.34	260,399.34

صافي الربح 50%	130,199.67
صافي الربح 50%	130,199.67

مصاريف المصنع	30,000
إيرادات المصنع	50,000
إجمالي المصنع	50,199.67

مصطفى طارق
مدير المصنع

هشام محمد العناني
الشركاء الثاني

علي زيد فايز
الشركاء الأول

المستند رقم (10) - المخالصات الشهرية

3- " انذار عدلي " صادر بتاريخ 2023/05/26 مرسل من الوكيل القانوني للمدعي الى المدعى عليهم موثق من الكاتب العدل ، وتم تسليمه للمدعى عليهم بتاريخ 2023/05/29 بخصوص سداد المبالغ المستحقة للمدعي.

المستند رقم (11) - الانذار العدلي

رأي الخبير الحسابية :

من خلال ما سبق بيانه أعلاه، وما تم توضيحه يتبين للخبيرة الحسابية أن المدعي/ هشام محمد جبر العناني ليس شريكاً بالرخصة التجارية الخاصة بالمدعى عليه الاول، حيث أنه لم يرد اسمه بالرخصة كشريك ، وإنما يعمل

موظفا لدى المدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس مقابل أجر شهري، الا انه بالاضافة الى ذلك فهو شريكاً فعلياً في الأرباح الخاصة بالمدعي عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس بموجب المخالصة المؤرخة في 2021/05/25 ، حيث أنه تم الإتفاق بين المدعي/ هشام محمد جبر العتاي والمدعى عليه الثاني/ علي زيد قنبر التميمي على المشاركة في أرباح المدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس بنسبة 50 % لكل شريك ، على ان يتولى المدعى عليه الثاني/ علي زيد قنبر التميمي تمويل المشروع والادارة المالية للمدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس، في حين يتولى المدعي/ هشام محمد جبر العتاي مسؤولية إدارة المشروع والتسويق، على أن تكون نسبة الشراكة 50% للمدعي/ هشام محمد جبر العتاي متضمنة راتبه الشهري وقدره 30,000 درهم تخصص من خلال تصفية الحساب والارباح بين الاطراف، حيث ورد بنماذج المخالصات الشهرية لكل من شهريناير وفبراير 2023 خصم مبالغ الراتب وقدرها 30,000 شهرياً من الأرباح المستحقة للمدعي/ هشام محمد العتاي كالتالي:

سحوبات هشام
راتب 30,000
سحب 50,000
صافي 50,199.67
سحوبات هشام
راتب 30,000
صافي 90,541.58

- وقد استمرت الشراكة في الأرباح الخاصة بالمدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس ش.ذ.م.م بين الأطراف حتى ايقاف المدعي/ هشام محمد جبر العتاي عن العمل لدى المدعى عليهم وذلك في تاريخ 2023/04/14 ، وقد أقر الطرفين بمذكراتهم المقدمة للخبرة ان نهاية العلاقة بين الطرفين كانت في 2023/04/12 ، وعليه تكون مدة الشراكة بين الأطراف حتى تاريخ 2023/04/12.

2- بيان عما إذا كان قد تمت محاسبة بين الطرفين خلال مدة الشراكة من عدمه ، وبيان أحكام الشراكة ونصيب كل طرف فيها .

- سبق وأن أوضحت الخبرة في البند الأول من المهمة أعلاه أنه بموجب اتفاق المخالصة بين المدعي، والمدعى عليه الثاني في تاريخ 2021/05/25 تم الإتفاق بين الطرفين على ان لكل طرف 50% من نسبة الأرباح، الطرف الأول/ علي التميمي ويكون مسؤول على تمويل المشروع والإدارة المالية، والطرف الثاني/ هشام العتاي مسؤول على إدارة المشروع والتسويق، وتم تصفية الحسابات وغلق الملفات كافة ويبقى على/ هشام العتاي مبلغ 150,000 درهم، يتم إستقطاعها لاحقاً عند تصفية الحسابات ، وان يتم تنزيل راتب شهريا له بمبلغ 20,000 درهم، يتم استقطاعها أيضاً عند التصفية.

- كما أوضحت الخبرة أن تلك الشراكة في الأرباح تم الاتفاق عليها على أن تكون منذ تاريخ بدء المصنع واستمرت تلك العلاقة (مشاركة الأرباح) حتى تاريخ 2023/04/12 .
- أيضاً أوضحت الخبرة أيضاً أنه بموجب نماذج المخالصات الشهرية قد تمت المحاسبة بين الطرفين خلال فترة تلك الشراكة ، حيث أنه تم تصفية وإقتسام صافي الأرباح بين الطرفين عن الفترات (ديسمبر 2022 و يناير 2023 و فبراير 2023) ، كما هو موضح بالجدول أدناه :

م	الفترة من	حتى الفترة	تاريخ سداد الأرباح	الإجمالي	نصيب الشريك	ملاحظات
1	تاريخ بدء المصنع	2022/12/31	2023/02/28	2,538,343.09	1,269,171.55	-
2	-	يناير 2023	2023/02/28	260,399.34	130,199.67	سحوبات هشام راتب 30,000 سحب 50,000 صافي 50,199.67
3	-	فبراير 2023	2023/03/09	241,083.16	120,541.58	سحوبات هشام راتب 30,000 صافي 90,541.58

رأي الخبرة الحسابية :

من جميع ما سبق بيانه وتوضيحه أعلاه يتبين للخبرة الحسابية أنه يوجد شراكة فعلياً بين طرفي الدعوى، وتلك الشراكة كانت في الأرباح الناتجة عن أعمال المدعى عليه الأول ، ولكل طرف 50% من نسبة الأرباح، وكانت أحكام تلك الشراكة أن يكون الطرف الأول/ علي التميمي (المدعى عليه الثاني) مسؤول على تمويل المشروع والإدارة المالية، والطرف الثاني/ هشام العتابي (المدعي) مسؤول على إدارة المشروع والتسويق، على أن يتم تصفية الحسابات وغلق الملفات كافة ويبقى على / هشام العتابي مبلغ 150,000 درهم، يتم إستقطاعها لاحقاً عند تصفية الحسابات ، كما يتم تنزيل راتب شهرياً له بمبلغ 20,000 درهم، يتم استقطاعها أيضاً عند التصفية، واستمرت تلك الشراكة كما تالاتفاق من بداية المصنع وحتى تاريخ 2023/04/12 ، وعلى إثر تلك الشراكة تمت المحاسبة بين الطرفين وتصفية الحسابات بين المدعي والمدعى عليه الثاني عن ديسمبر 2022 ويناير 2023 وفبراير 2023.

3- بيان عما إذا كان هناك اتفاق بين الشركاء على توزيع الأرباح من عدمه ، وفي الحالة الثانية بيان عما إذا كان يحق للمدعي طلب المحاسبة من عدمه ، وفي الحالة الأولى إجراء المحاسبة مع ما يلزم للخير من الاستعانة بمدقق حسابات عن ميزانيات الشراكة ، لبيان نصيب المدعي في الأرباح أو الخسائر وعما إذا كان قد تم تحصيلها منه من عدمه ، وفي الحالة الثانية بيان سبب ذلك، وفي الجملة تحقيق جميع عناصر الواقع بالدعوى بما يكشف عن وجه الحق بالتزاع فيه.

- سبق و أن أوضحت الخبرة تفصيلاً بأن هناك اتفاق بين الشركاء في أرباح المصنع على توزيعه تلك الأرباح مناصفة بواقع 50 % لكل من الطرفين الأول (المدعى عليه الثاني) / علي قنبر التميمي ، و الطرف الثاني (المدعي) / هشام محمد العتايي ، وقد تمت المحاسبة بين الطرفين للفترة من بداية المصنع وحتى فبراير 2023 ، في حين ان الشراكة استمرت حتى 2023/04/12 ، وعليه فقد صادفت مطالبة المدعي لتصفية الحساب عن شهر مارس 2023 وال 12 يوم من شهر إبريل 2023 الواقع الفعلي وحق الشراكة.

• **وحيث كان قد طالب المدعي في لائحة دعواه** ملتسماً من عدالة المحكمة الموقرة إلزام المدعي عليهم بسداد مبلغ و قدره 214,406.95 درهم، على سند من القول أنه تم الإتفاق بين المدعي والمدعى عليه الثاني بموجب إتفاقية المشاركة في أرباح المدعى عليه الأول/ مصنع أرت زون لصناعة الملابس ذ.م.م وكان ذلك بتاريخ 2-7-2020 و تضمن الإتفاق على أن المدعي عليه الطرف الأول / علي التميمي مسؤول على تمويل المشروع والإدارة المالية ، والطرف الثاني المدعي / هشام محمد جبر العتايي مسؤول عن إدارة المشروع والتسويق وحيث تم ذلك الإتفاق كتابة والنص عليه وعلى بنوده في المخالصة بتاريخ 25-5-2021 على أن تكون نسبة كل طرف من الأطراف 50% من أرباح مصنع ارت زون لصناعة الملابس وحيث أن المدعي قام بكامل العمل المتفق عليه والموكل إليه ولم يصدر من قبله اي تقصير أو خلل مما نتج عنه أرباح طائلة للمصنع وكانت تلك الأرباح نتيجة لما قام به المدعي من عمل وبذل الجهد ولخبرته الطويلة في هذا المجال ، في شهر 12-2022 تمت تصفية الأرباح الختامية بين الشركاء وتم تسديد الأرباح لكل شريك ، وكما تمت التصفية عن (شهر 1-2023) وتم تسديد الأرباح لكل شريك وتمت التصفية عن (شهر 2-2023) وتم تسديد الأرباح لكل شريك ، إلا أن المدعى عليهم لم يلتزموا ببند عقد الإتفاق الموقع بين الطرفين، ولم يتم عمل تصفية الحسابات الختامية لشهر مارس 2023 ولغاية يوم 12-4-2023 ولم يتم سداد المبالغ المترصدة بذمة المدعى عليهم للمدعي حسب ما هو متفق عليه وفقاً للإتفاقية المبرمة بين الطرفين ، ونظراً لذلك فقد ترتب في ذمة المدعى عليهم مبلغ وقدره (214,406.95) درهم مستحقة للمدعي على النحو الثابت بالاتفاقية المتعلقة بالأرباح في مصنع ارت زون لصناعة الملابس ، **كما طالب المدعي ايضاً بمذكرته التعقيبية بتاريخ 2023/10/27** إثبات ما تم أرفاقه من كشوفات شهر مارس و 12 يوم من شهر ابريل لسنة 2023 المقدمة من قبل المدعى عليهم والتي تثبت حق المدعي في المطالبة بأرباح ثبتت مستندياً بمبلغ إجمالي قدره 202.406.95 درهم. **إنتهى الإقتباس**

• **في حين أفاد وكيل المدعى عليهم بمذكراته المقدمة للمحكمة والخبرة** بأن المدعي ليس شريكاً فعلياً في الرخصة أو عقد التأسيس بينما هو كان شريك بالأرباح بشكل مؤقت خلال فترة عمله بالشركة وفق عقد العمل، حيث وفق المستند المقدم من المدعي ويوافق المدعى عليهم عليه وهو مخالصة موقعة بتاريخ 2021/05/25 تم التوقيع عليها بموجب إجتماع بين المدعي والمالك الفعلي للمصنع المدعى عليه الثاني السيد / علي زيد قنبر التميمي تم إثبات إتفاق شراكة المدعي بالأرباح فقط مقابل عمله ابتداءً من تاريخ 2021/5/25 - حيث نصت المخالصة على حصة المدعي 50% من صافي الأرباح (أي بعد تنزيل المصاريف) حيث يكون المدعى عليه الثاني

السيد/ علي التميمي مسؤول عن تمويل المشروع والمدعي مسؤول عن إدارة المشروع والتسويق، وتم النص على أنه ما يصرف للمدعي من رواتب عمالية تخصم من حصته في الأرباح وكان في هذا التاريخ أي 2021/05/25 مبلغ مترصد ودين على المدعي/ هشام مبلغ وقدره 150,000 درهم وتم الإتفاق أنه يتم تنزيل راتب شهري للمدعي مبلغ 20,000 درهم يتم إستقطاعها أيضاً عند التصفية إضافة لديون المدعي، واستمرت مدة الشراكة من تاريخ 2021/5/25 وحتى تاريخ ترك المدعى العمل في 2023/4/12، ودليل ذلك أن المدعي يطالب بدعواه الراهنة بأرباحه المترصدة عن شهر 3 لسنة 2023 وعدد 12 يوم من شهر 4 لسنة 2023 فقط وهو تاريخ تركه العمل وإنهاء الشراكة وقد أقر المدعي بإنهاء الشراكة بتركه العمل وتقديمه شكوى عمالية وأقر في صحيفة دعواه بإستلامه كافة أرباحه السابقة، وكانت قد تمت المحاسبة بين الطرفين شهرياً على الأرباح بحيث كان يتم اقتطاع راتب المدعي ويسلم الباقي ويوجد توافق موافقة من الطرفين على ذلك، ولكن كانت بعض كشوف الحسابات الشهرية تحسب في بعض الأحيان عن الدخل الإجمالي وليس عن صافي الربح ويقبض المدعي حصته من كامل الدخل الإجمالي قبل تنزيل النفقات المسددة كون كافة هذه النفقات تسدد فقط من المدعى عليه الثاني / السيد علي التميمي مالك المصنع وكان يتوجب محاسبياً تنزيل النفقات الشهرية ليتم تشارك الأرباح فتم توضيح الأمر للمدعي أنه يجب خصم مبالغ إستلمها المدعي بالزيادة في بعض الأشهر وكذلك يوجد بعض الديون التي لم تسدد من قبل بعض العملاء وكان قد تم إعطائهم البضائع بالدين بكفالة المدعي وعلى مسؤوليته وكذلك يوجد قيمة سيارة مرسيدس تم تسجيلها على إسم المدعي بقيمة 70,000 درهم ويجب عليه تسديدها للمدعى عليه الثاني حيث تم عرض كشف حساب التصفية على المدعى والذي يبين أن المدعي مدين للمدعى عليه الثاني حتى تاريخ إنتهاء الشراكة في 2023/04/12 بمبلغ وقدره 352,028.05 درهم بواقع إجمالي ديون المدعي مبلغ 554,435 درهم - أرباحه عن شهر 3 لسنة 2023 و 12 يوم من شهر 4 لسنة 2023 مبلغ وقدره 202,406.95 درهم = 352,028.05 درهم مترصد في ذمة المدعي لصالح المدعى عليه الثاني السيد / علي التميمي فرفض المدعي ذلك وترك العمل والشراكة بتاريخ 2023/04/12 وسارع لتقديم شكوى عمالية إدعى فيها أنه عامل فقط وطالب بمستحقات عمالية، وكذلك أقام الدعوى الراهنة وإدعى فيها أنه شريك ولم يوضح للمحكمة أو للخبرة في كلا الدعويين حقيقة العلاقة وأنه شريك أرباح مقابل عمله ويجب أن يحاسب عن صافي الأرباح وليس إجمالي الدخل وأنه يجب عليه وفاء ديون العملاء الذين كفلهم وكذلك يجب خصم كافة الرواتب العمالية والحقوق العمالية من حصته من الأرباح كما هو متفق عليه وثابت بالمستندات الموقعة بينه وبين المالك الفعلي للمصنع السيد علي التميمي وكذلك يجب عليه سداد ثمن سيارة المرسيدس التي سجلها على إسمه السيد علي التميمي ولم يسدد ثمنها المدعي. **انتهى**

الإقتباس

- وعليه إطلعت الخبرة على "كشوف الحسابات" المقدمة من قبل المدعى عليهم بخصوص أرباح ومبيعات السادة/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس للفترات مارس 2023 وحتى 12 إبريل 2023 والتي جاريها الآتي :

البيان	المبالغ	نصيب المدعي 50%	نصيب المدعى عليه الثاني 50%
صافي الأرباح عن مارس 2023	368,335 درهم	184,167.65 درهم	184,167.65 درهم
		تم خصم 30,000 راتب شهر مارس 2023 صافي الربح : 154,167.65 درهم	
صافي الأرباح حتى 12 إبريل 2023	96,478.60 درهم	48,239.30 درهم	48,239.30 درهم
الإجمالي	464,813.6 درهم	204,406.95 درهم	232,406.95 درهم

[illegible]

Date of Sale : All
 From : 4/1/2023 To : 4/12/2023

Barcode	Name	العدد	Avg Rate	المبلغ	التكلفة	العملي التكلفة	الربح
0000200539	J00054	2	100.00	400.00	50.00	100.00	300.00
0000200713	J00075	1	150.00	150.00	50.00	50.00	100.00
0000201253	J00175	1	150.00	150.00	50.00	50.00	100.00
0000201284	J00178	1	150.00	150.00	50.00	50.00	100.00
0000201307	J00188	2	125.00	250.00	40.00	80.00	170.00
0000201444	J00240	2	75.00	300.00	70.00	140.00	160.00
0000201536	J00274	14	128.93	2,080.00	60.00	840.00	1,240.00
0000201543	J00275	3	100.00	450.00	60.00	180.00	270.00
0000201673	J00334	6	250.00	1,500.00	80.00	480.00	1,020.00
0000201819	J00360	18	240.56	4,580.00	120.00	2,160.00	2,420.00
0000201826	J00361	6	250.00	1,500.00	120.00	720.00	780.00
0000201833	J00362	18	142.22	4,610.00	71.00	1,278.00	3,332.00
0000201840	J00363	58	225.69	14,590.00	71.00	4,118.00	10,472.00
0000201871	J00372	8	250.00	2,000.00	150.00	1,200.00	800.00
0000201901	J00381	8	253.75	2,030.00	100.00	800.00	1,230.00
0000201932	J00384	2	205.00	410.00	80.00	160.00	250.00
0000201963	J00387	11	252.73	2,780.00	77.00	847.00	1,933.00
0000202533	J00400	1	250.00	250.00	120.00	120.00	130.00
202371	J00408	1	250.00	250.00	100.00	100.00	150.00
202388	J00409	4	300.00	1,200.00	120.00	480.00	720.00
202700	J00419-M	1	250.00	250.00	84.00	84.00	166.00
202731	J00422-L	9	250.00	2,250.00	63.00	567.00	1,683.00
202786	J00424	7	142.86	1,750.00	70.00	553.00	1,197.00
202762	J00442	7	250.00	1,750.00	75.00	525.00	1,225.00
202779	J00500	20	235.50	5,110.00	60.00	1,380.00	3,730.00
202791	J00601	9	294.44	2,650.00	104.00	936.00	1,714.00
202359	K00366	1	600.00	600.00	200.00	200.00	400.00
	TOTAL:	221	5,991.67	53,990.00	82.34	18,198.00	35,792.00

الاسم	القيمة اجمالي	القيمة اجمالي	الربح
HANADY AHMAD GLOBAL VILLAGE NADY AL SHAAB	11,320.00	19,300.00	7,980.00
MULFITAA	22,831.00	41,993.00	19,162.00
SADDAM OMAN	5,380.00	6,570.00	5,180.00
	38,561.00	71,863.00	32,322.00

AED 166,672.60	اجملي الارباح للفترة
AED 32,322.00	اجملي الارباح المتصلص
AED 12,600.00	رواتب الفترة 12 يوم
AED 89,916.00	مجهزات الفترة 12 يوم
AED 102,516.00	اجملي المصاريف
AED 96,478.60	صافي الارباح
AED 48,239.30	حصة علي كبر 50%
AED 48,239.30	حصة هادي محمد علي 50%

المستند رقم (12) – كشوف حساب ارباح ومبيعات المصنع للفترة من مارس وحتى 12 إبريل 2023

• من خلال ما سبق وما تم توضيحه اعلاه وبعد أن قدم المدعى عليهم كشوف الحسابات بأرباح ومبيعات المصنع المدعى عليه الاول عن الفترات مارس 2023، وحتى 12 إبريل 2023، تبين للخبرة الحسابية استحقاق المدعى نسبة 50% من قيمة صافي الأرباح وذلك عن شهر مارس 2023 والتي كانت بإجمالي مبلغ وقدره 368,335 درهم ، ونصيب المدعى 50% من ذلك المبلغ ومقداره 184,167.65 درهم ، على ان يتم خصم الراتب الشهري من ذلك المبلغ وقدره 30,000 درهم عن شهر مارس 2023 (وقد بينت الخبرة الحسابية المنتدبة من قبل المحكمة العمالية في الدعوى العمالية ان المدعى تقاضى راتبه الشهري عن شهر مارس 2023 بمبلغ وقدره 30,000 درهم فعلياً ، وذلك على سبيل الاسترشاد) ، ليكون اجمالي المبلغ المستحق من الأرباح للمدعى عن شهر مارس 2023 مبلغ وقدره 154,167.65 درهم.

• كما تبين للخبرة الحسابية أيضاً إستحقاق المدعى نسبة 50% من قيمة صافي الأرباح وذلك عن عدد 12 يوم من شهر إبريل 2023 والتي كانت بإجمالي مبلغ وقدره 96,478.60 درهم ، ونصيب المدعى 50% من ذلك المبلغ ومقداره 48,239.30 درهم (وقد بينت الخبرة الحسابية المنتدبة من قبل المحكمة العمالية في الدعوى العمالية ان المدعى لم يتقاضى مقدار أيام العمل من شهر ابريل 2023 كراتب شهري، وذلك على سبيل الاسترشاد) ، ليكون اجمالي المبلغ المستحق من الأرباح للمدعى عن عدد 12 يوم من شهر إبريل 2023 مبلغ وقدره 48,239.30 درهم .

• وأخيراً يكون إجمالي المبالغ المستحقة للمدعى/ هشام محمد العتاي من نسبة صافي أرباح ومبيعات المصنع المدعى عليه الأول/ آرت زون لصناعة الملابس ش.ذ.م.م عن الفترة من مارس 2023 وحتى 12/إبريل/2023 مبلغ وقدره **202,406.95 درهم** (154,167.65 من شهر مارس 2023 + 48,239.30 درهم عن 12 يوم من شهر إبريل 2023)

• طالب المدعى عليهم في مذكراتهم المقدمة للخبرة بمبلغ وقدره 352,028.05 درهم مستحقة لهم في ذمة المدعى، وذلك نتيجة المقاصة بين المبالغ المستحقة للمدعى في ذمتهم وبين المبالغ المستحقة لهم في ذمة المدعى، وذلك تأسيساً على أن بعض كشوف الحسابات الشهرية تحسب في بعض الأحيان عن الدخل الإجمالي وليس عن صافي الربح ويقبض المدعى حصته من كامل الدخل الإجمالي قبل تنزيل النفقات المسددة كون كافة هذه النفقات تسدد فقط من المدعى عليه الثاني / السيد علي التميمي مالك المصنع وكان يتوجب محاسبياً تنزيل النفقات الشهرية ليتم تشارك الأرباح فتم توضيح الأمر للمدعى أنه يجب خصم مبالغ إستلمها المدعى بالزيادة في بعض الأشهر وكذلك يوجد بعض الديون التي لم تسدد من قبل بعض العملاء وكان قد تم إعطائهم البضائع بالدين بكفالة المدعى وعلى مسؤوليته وكذلك يوجد قيمة سيارة مرسيدس تم تسجيلها على إسم المدعى بقيمة 70,000 درهم ويجب عليه تسديدها للمدعى عليه الثاني حيث تم عرض كشف حساب التصفية على المدعى والذي يبين أن المدعى مدين للمدعى عليه الثاني حتى تاريخ إنتهاء الشراكة في 12/04/2023 بمبلغ وقدره 352,028.05 درهم بواقع إجمالي ديون المدعى مبلغ 554,435 درهم – أرباحه عن شهر 3 لسنة 2023 و 12 يوم من شهر 4 لسنة 2023 بمبلغ وقدره 202,406.95 درهم = 352,028.05 درهم مترصد في ذمة المدعى لصالح المدعى عليه الثاني السيد / علي التميمي فرفض المدعى ذلك وترك العمل والشراكة بتاريخ 12/04/2023، كما أنه تم تعيين احدى مكاتب تدقيق الحسابات لاعداد الميزانيات الخاصة بالمصنع حتى 2023/12/31 .

- قدم المدعى عليهم للخبرة " كشف حساب " يوضح اجمالي المبالغ المستحقة لهم في ذمة المدعي والذي يتضمن مجموعة من المستندات عبارة عن الفواتير الخاصة بتصفية حساب المدعي والتي تشمل الحسابات ودیون الزبائن ومصاريف اقامات العمال وتذاكر السفر الخاصة بهم والمصاريف المدفوعة الى شركة ابو بدر للفحوصات الطبية لاغراض اصدار الفيز ، بالاضافة الى مرفقات مستحقات المدعي والتي كانت كالتالي :

تصفية حسابات نهائية للموظف هشام محمد جبر العتاني من الشهر الثالث ٢٠٢٣ الى تاريخ ١٢-٤-٢٠٢٣ (تاريخ انتهاء عمله في المصنع وتصفية باقي المتعلقات في ذمته)
ملاحظة مهمة : الموظف هشام محمد جبر العتاني (مصمم الازياء) ينتهي عقده واقامته بتاريخ 2-5-2023 والمصنع لا يرغب بتجديدهما

المبالغ بذمة هشام محمد جبر العتاني		
الوصف	المبلغ	ملاحظات
مصاريف المعال المدفوعة الى شركة أبو بدر وشركة التذاكر والمستشفيات	AED 257,818.00	تشمل الاقامات وفيز وفحوصات طبية والفاء اقامات وتذاكر من البداية لنهاية الان / المبلغ الكلي 515,636 درهم / بذمة هشام محمد جبر العتاني المبلغ 257,818 درهم اماراتي
اجور محامي / قضية شادية	AED 35,000.00	اجور المحامي احمد المزروعي / قضية شادية حيث ان المبلغ الاجمالي هو 70,000 درهم اماراتي / بذمة هشام محمد جبر العتاني 35,000 درهم اماراتي .
للمحكمة / قضية شادية	AED 24,332.00	الفاء امر قبض وكف بحث عن هشام محمد جبر العتاني حيث ان المبلغ الاجمالي هو 48,664 / بذمة هشام محمد جبر العتاني 24,332 درهم اماراتي .
أجور مرسوم الرياني / قضية شادية	AED 18,075.00	تشمل جميع اجور ومصاريف المحامي الذي تم تكليفه بالرد على قضايا شادية حيث ان المبلغ الاجمالي هو 36,150 درهم اماراتي .
سيارة مرسيدس	AED 70,000.00	تم تسليمها الى هشام من تاريخ الشهر الثامن ٢٠٢٠ ولم يتم تسديد مبلغها لحد الان
بذمته ديون ملقته	AED 73,431.00	
بذمته ديون قاطمة قطر	AED 28,150.00	
بذمته ديون زبون النجف	AED 8,320.00	
بذمته ديون محمد وريسة	AED 30,309.00	
الاجمالي	AED 554,435.00	

مستحقات هشام محمد جبر العتاني		
ارباح الشهر 3	AED 154,167.66	
ارباح من تاريخ 1-4-2023 الى 12-4-2023	AED 48,239.30	
الاجمالي	AED 202,406.96	

المبلغ الإجمالي المتبقى على هشام		
	-AED 352,028.05	

المستند رقم (13) – كشف حساب المدعى عليهم لتصفية الحساب بين الاطراف

- توضح الخبرة أنه ومن خلال الاطلاع كشوفات تصفية الحسابات بين الأطراف عن الشهور من ديسمبر 2022 وحتى 12 إبريل 2023 فقد تبين للخبرة انه ورد في تصفية الحساب انه الارباح التي تم اقتسامها نتيجة الشراكة كانت تحت بند **صافي الربح** وذلك بعد خصومات وردت بالكشوفات تحت بنود (راجع ملافئة ومصاريف عماني ورواتب عماني ومصاريف مغربي ورواتب مغربي وايجارات القرية والمصاريف ... الخ)، مما يتبين معه ان تم اقتسام الارباح بعد اجراء كافة المصاريف الخاصة بالمصنع .

سادسا : تعقيب الأطراف

تنفيذاً لقرار عدالة المحكمة المؤقرة بتاريخ 2023/10/27 قامت الخبرة بإرسال النسخة المبدئية من التقرير الحسابي إلى أطراف الدعوى للاطلاع وإبداء الرأي والملاحظات من خلال المذكرة التعقيبية حتى تاريخ 2023/11/01

– وبتاريخ 2023/10/31 تم استلام رسالة بريد الكتروني من قبل وكيل المدعي مفادها يتبنى ما ورد بتقرير الخبرة المبدئي

– وبتاريخ 2023/10/31 تم استلام رسالة بريد الكتروني من قبل وكيل المدعي عليهم مرفق بها المذكرة التعقيبية على تقرير الخبرة المبدئي.

أولاً: تعقيبات المدعي / هشام محمد جبر العتاي :

لم يرد ثمة تعقيبات من قبل المدعي ، حيث انه تبني ما ورد بتقرير الخبرة المبدئي

ثانياً: تعقيبات المدعي عليهم / مصنع آرت زون لصناعة الملابس ش.ذ.م.م وآخرين:

الاعتراض الأول : يتمسك المدعي عليهم بسابق دفاعهم أن المخالفات الشريفة كانت تعد بشكل شهري عن حسابات الأرباح لكل شهر ولم تكن براءة ذمة نهائية للمدعي وبالتالي يتمسك المدعي عليهم بكافة ما قدم للخبرة من أسانيد مالية تثبت أن المدعي مدين للمدعي عليها بمبلغ وقدره 352,028.05 درهم بعد تنزيل أرباحه لشهر مارس 2023 و 12 يوم من شهر ابريل 2023 وبالتالي فإنه مترصد في ذمة المدعي لصالح المدعي عليها الأولى مبلغ وقدره 554,435 درهم، عن مبالغ استلمها ولم يقدم ما يثبت براءة ذمته منها مما يكون المدعي هو المدين للمدعي عليها الأولى وليس العكس.

رد الخبر:

توضح الخبرة لعدالة المحكمة المؤقرة أنه لم يتبين لها من خلال نموذج المخالصة بالشراكة المقدم من كلا الطرفين آلية وبنود الشراكة كاملة وفيما اذا كان سوف يتحمل المدعي مصاريف المصنع مع المدعي عليهم من عدمه للفترة ما قبل المخالصة، ناهيك عن أن نماذج المخالصة لتصفية الأرباح بين الطرفين عن شهر ديمسبر 2023، و شهر يناير وفبراير 2023 قد ورد بها " ليس هناك اية مستحقات متعلقة للشريك الثاني في المصنع من بعد تاريخ هذا الملف وليس عليه اية مستحقات وبشهادة مدير المصنع السيد/ مصطفى ظافر الجنابي" بالاضافة الى ان جاءت النماذج بعنوان تصفية الحسابات الختامية وتحت بند صافي الأرباح، وذلك بعد اجراء الخصومات والاستقطاعات الموضحة بنماذج المخالفات، وعليه لم يتبين للخبرة الية براءة الذمة بين الطرفين، ولا تستطيع الخبرة الجزم بأحقية المدعي عليهم بالمبالغ المطالب بها.

الاعتراض الثاني: يتمسك المدعى عليهم بدفاعهم فيما يتعلق بالدعوى العمالية رقم 2023/2954 عجمان التي أقامها المدعي للمطالبة بحقوقه العمالية وقد أرفق المدعي صورة من تقرير الخبرة المبدئي للدلالة على حقوقه العمالية وحقوق الشراكة بشكل منفصل ومن ثم أرفق المدعى عليهم صورة من تقرير الخبرة النهائي فيها وقد أشارت الخبرة بالدعوى الراهنة لهذا التقرير في تقريرها المبدئي، كما ويتمسك المدعى عليهم بهذا الخصوص حيث أنه تم استبدال عقد العمل بعقد شراكة بالأرباح مقابل عمل المدعي مما لا يجوز للمدعي المطالبة بحقوق عمالية وبالحمد الأدنى خصم أي حقوق عمالية يصدر حكم فيها من حصص المدعي بالشراكة وقد أثبت تقرير الخبرة النهائي بالدعوى العمالية طلب المدعى عليهم هذا وأحال بخصوصه لعدالة المحكمة الموقرة، حيث تم النص في اتفاق الشراكة بين المدعي والمدعى عليها الموقع بتاريخ 2021/05/25 وهو موقع بعد تاريخ توقيع عقد العمل أنه يتم تنزيل أي رواتب للمدعي من حصة أرباحه الشهرية وبالتالي فإن المدعي قبل التنازل عن عقد العمل مقابل عقد الشراكة وهو مقبول وفق قانون العمل طالما أن العقد الجديد أو الشرط الجديد أكثر فائدة للعامل، لذلك يتمسك المدعى عليهم بطلبهم الجوهري والمرتبط بالنظام العام بالمقاصة بين أي مبالغ تكون مستحقة للمدعي كحقوق عمالية - إن كان - وفق ما سوف يثبت من الحكم النهائي واليات الذي سيصدر بالدعوى العمالية المتداولة حالياً رقم 2954 لسنة 2023 عمالي والمحدد لنظرها جلسة 2023/11/27 بعد أن ورد تقرير الخبرة الحسابية النهائي فيها، حيث أقرّ و وافق المدعي وفق الثابت مما قدمه من مستندات طی صحيفة دعواه الراهنة حين توقيعه اتفاقية الشراكة أن أي مبالغ يستلمها كحقوق عمالية ومنها الرواتب تكون جزءاً من مستحقاته في الشراكة وتخصم لدى تصفية الحساب بين الطرفين.

رد الخبير:

توضح الخبرة لعدالة المحكمة الموقرة أنه بخصوص الدعوى العمالية وما ورد بها من تقرير الخبرة الحسابية المنتدبة فيها من قبل المحكمة العمالية، فقد أشارت الخبرة الماثلة في بداية بحثها للمهمة الموكولة لها من قبل المحكمة التجارية الى ذلك التقرير على سبيل الاسترشاد، كما أوضحت الخبرة انه بخصوص المستحقات العمالية والمطالبة بها من قبل المدعي وبحثها فهذا أمر خارج اختصاص الخبرة الماثلة، ، وبخصوص الشراكة بين الطرفين، فقد أوضحت الخبرة في متن تقريرها طبيعة العلاقة بين طرفي الدعوى وماهية الشراكة بينهم ، واوضحت الخبرة ايضاً انه تم الاتفاق بموجب مخالصة الشراكة بين الطرفين على ان نسبة المدعي من الشراكة في ارباح المصنع المدعى عليه الاول والتي تبلغ 50 % كانت تضمن راتب المدعي أي أنه بعد تصفية صافي الربح بين الطرفين يتم استقطاع مبلغ 30,000 درهم من مبلغ التصفية كراتب شهري للمدعي وتم توضيح ذلك تفصيلاً بمتن التقرير، هذا بالإضافة الى انه وبخصوص المبالغ المطالب بها من قبل المدعى عليهم في ذمة المدعي وقدرها 352,028.05 درهم درهم ، ودى استحقاق المدعى عليهم لتلك المبالغ من عدمه فقد اوضحت الخبرة انه لم يتبين لها ماهية الاتفاق بين الطرفين على تحمل المدعى مثل تلك المبالغ ، ولم تستطع الخبرة الجزم باحقية المدعى عليهم في هذا المبلغ من عدمه، وتترك الخبرة الامر لعدالة المحكمة الموقرة في هذا الشأن، حيث انها الخبير الاعلى في الدعوى، بما لها من سلطة تقديرية في فهم وقائع الدعوى وما يتوافر لها من دلائل وقرائن،

هذا بالاضافة الى ان عدالة المحكمة الموقرة هي المختصة بتفسير بنود الاتفاقيات والعقود، ويمكن للمدعى عليهم المطالبة بالمقاصة أمام عدالة المحكمة الموقرة، بعد الفصل بحكم نهائي وبات وتحديد المبالغ المستحقة لكل طرف ان وجدت.

المستند رقم (14) – تعقيبات الأطراف

سابعاً: الخلاصة النهائية

مما سبق بيانه وتوضيحه أعلاه وبعد الرد على تعقيب الأطراف فقد انتهت الخبرة إلى النتائج التالية:

طبقاً لما ورد بينود الحكم التمهيدي الصادر في الدعوى المنتدب بها الخبرة الحسابية الماثلة ورقمها 2023/3562 قد حددت مهمة بحث الخبرة في ضوء الرخصة التجارية للمدعى عليه الاول وما إذا كان المدعى شريكاً فعلياً بها من عدمه ، و دلائل ذلك ، وبيان مدة الشراكة ، وعليه تناولت الخبرة بحثها لينود الحكم من خلال إتفاقيات الشراكة بين الاطراف وتصفية الارباح الشهرية بينهما والمقدمة ضمن مستندات اوراق الدعوى، حيث أن موضوع الدعوى العمالية المتداولة بين الاطراف هو خارج نطاق بحث المأمورية وتم نذب خبرة حسابية .

المدعي/ هشام محمد جبر العتابي ليس شريكاً بالرخصة التجارية وعقد التأسيس للمدعى عليه الأول، والمملوك للمدعى عليه الثاني والثالث الخاصة بالمدعى عليه الاول، حيث أنه لم يرد اسمه بالرخصة كشريك ، وإنما يعمل موظفا لدى المدعى عليه الاول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس مقابل أجر شهري.

المدعي/ هشام محمد جبر العتابي شريكاً فعلياً في الأرباح الخاصة بالمدعي عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس بموجب المخالصة المؤرخة في 2021/05/25 ، حيث أنه تم الإتفاق بين المدعي/ هشام محمد جبر العتابي والمدعى عليه الثاني/ علي زيد قنبر التميمي على المشاركة في أرباح المدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس بنسبة 50 % لكل شريك ، على ان يتولى المدعى عليه الثاني/ علي زيد قنبر التميمي تمويل المشروع والادارة المالية للمدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس، في حين يتولى المدعي/ هشام محمد جبر العتابي مسؤولية إدارة المشروع والتسويق، على أن تكون نسبة الشراكة 50% للمدعي/ هشام محمد جبر العتابي متضمنة راتبه الشهري وقدره 30,000 درهم تخصم من خلال تصفية الحساب والارباح بين الاطراف، حيث ورد بنماذج المخالصات الشهرية لكل من شهر يناير وفبراير 2023 خصم مبالغ الراتب وقدرها 30,000 شهرياً من الأرباح المستحقة للمدعي/ هشام محمد العتابي.

استمرت الشراكة في الأرباح الخاصة بالمدعى عليه الأول/ مصنع آرت زون لصناعة الملابس ش.ذ.م.م بين الأطراف حتى إيقاف المدعي/ هشام محمد جبر العتابي عن العمل لدى المدعى عليهم وذلك في تاريخ

2023/04/14 ، وقد أقر الطرفين بمذكراتهم المقدمة للخبرة ان نهاية العلاقة بين الطرفين كانت في 2023/04/12 ، وعليه تكون مدة الشراكة بين الأطراف حتى تاريخ 2023/04/12.

تم الاتفاق بين الطرفين بموجب المخالصة المؤرخة في 2021/05/25 ، على ان يتم تصفية الحسابات وغلق الملفات كافة ويبقى على / هشام العتاي مبلغ 150,000 درهم، يتم إستقطاعها لاحقاً عند تصفية الحسابات ، كما يتم تنزيل راتب شهريا له بمبلغ 20,000 درهم، يتم استقطاعها أيضاً عند التصفية، واستمرت تلك الشراكة من بداية المصنع وحتى تاريخ 2023/04/12 ، و خلال فترة الشراكة كان قد تمت المحاسبة بين الطرفين وتصفية الحسابات بين المدعي والمدعى عليه الثاني عن الشهور (ديسمبر 2022 ويناير 2023 وفبراير 2023).

- كما هو موضح بالجدول أدناه :

م	الفترة من	حتى الفترة	تاريخ سداد الأرباح	الإجمالي	نصيب الشريك	ملاحظات
1	تاريخ بدء المصنع	2022/12/31	2023/02/28	2,538,343.09	1,269,171.55	-
2	-	يناير 2023	2023/02/28	260,399.34	130,199.67	سجوبات هشام راتب 30,000 سحب 50,000 صافي 50,199.67
3	-	فبراير 2023	2023/03/09	241,083.16	120,541.58	سجوبات هشام راتب 30,000 صافي 90,541.58

بموجب الإتفاق بين الشركاء على توزيع أرباح المصنع على أن تكون مناصفة بواقع 50 % لكل طرف ، وما حدث من تصفية للحسابات بينهما خلال الفترات ديسمبر 2022 ويناير وفبراير 2023 ، واستمرار تلك الشراكة حتى 2023/04/12 فإن مطالبة المدعي بتصفية الحساب عن شهر مارس 2023 وال 12 يوم من شهر إبريل 2023 قد صادفت صحيح الواقع الفعلي وحق الشراكة.

سبق وان طالب المدعي في لائحة دعواه بإلزام المدعي عليهم بسداد مبلغ وقدره 214,406.95 درهم، وذلك عن تصفية الحسابات الختامية لشهر مارس 2023 و حتى تاريخ 2023-4-12 باعتبارها مبالغ مترصدة بذمة المدعي عليهم للمدعي وبعد تقديم كشوف الحسابات الخاصة بمبيعات وارباح المصنع عن تلك الفترة المطالب بها والتي كان نصيب المدعي منها بعد تصفية الحسابات مبلغ وقدره 202,406.95 درهم، لذا تمسك المدعي بإثبات ذلك المبلغ بتقرير الخبرة وطالب بإستحقاقه لذلك المبلغ عن تلك الفترة.

كما طالب المدعي عليهم في مذكراتهم المقدمة للخبرة بمبلغ وقدره 352,028.05 درهم مستحقة لهم في ذمة المدعي، وذلك نتيجة المقاصة بين المبالغ المستحقة للمدعي في ذمتهم وبين المبالغ المستحقة لهم في ذمة المدعي، وذلك تأسيساً على " أن بعض كشوف الحسابات الشهرية تحسب في بعض الأحيان عن الدخل الإجمالي وليس عن صافي الربح

ويقبض المدعي حصته من كامل الدخل الإجمالي قبل تنزيل النفقات المسددة كون كافة هذه النفقات تسدد فقط من المدعي عليه الثاني / السيد علي التميمي مالك المصنع وكان يتوجب محاسبياً تنزيل النفقات الشهرية ليتم تشارك الأرباح فتم توضيح الأمر للمدعي أنه يجب خصم مبالغ استلمها المدعي بالزيادة في بعض الأشهر وكذلك يوجد بعض الديون التي لم تسدد من قبل بعض العملاء وكان قد تم إعطائهم البضائع بالدين بكفالة المدعي وعلى مسؤوليته وكذلك يوجد قيمة سيارة مرسيدس تم تسجيلها على اسم المدعي بقيمة 70,000 درهم ويجب عليه تسديدها للمدعي عليه الثاني حيث تم عرض كشف حساب التصفية على المدعي والذي يبين أن المدعي مدين للمدعي عليه الثاني حتى تاريخ انتهاء الشراكة في 2023/04/12 بمبلغ وقدره 352,028.05 درهم بواقع إجمالي ديون المدعي مبلغ 554,435 درهم – أرباحه عن شهر 3 لسنة 2023 و 12 يوم من شهر 4 لسنة 2023 مبلغ وقدره 202,406.95 درهم = 352,028.05 درهم مترصد في ذمة المدعي لصالح المدعي عليه الثاني السيد / علي التميمي فرفض المدعي ذلك وترك العمل والشراكة بتاريخ 2023/04/12، كما أنه تم تعيين إحدى مكاتب تدقيق الحسابات لأعداد الميزانيات الخاصة بالمصنع حتى 2023/12/31، وقدم المدعي عليهم للخبرة "كشف حساب" يوضح اجمالي المبالغ المستحقة لهم في ذمة المدعي والذي يتضمن مجموعة من المستندات عبارة عن الفواتير الخاصة بتصفية حساب المدعي والتي تشمل الحسابات وديون الزبائن ومصاريف اقامات العمال وتذاكر السفر الخاصة بهم والمصاريف المدفوعة الى شركة ابو بدر للفحوصات الطبية لاغراض اصدار الفيز، بالإضافة الى مرفقات مستحقات المدعي، ولم يتبين للخبرة ثمة اتفاقات بين الاطراف على مشاركة المدعي في تلك المصاريف المنوه عنها من قبل المدعي عليهم، حيث أنه ومن خلال الاطلاع كشوفات تصفية الحسابات بين الأطراف عن الشهور من ديسمبر 2022 وحتى 12 إبريل 2023 فقد تبين للخبرة انه ورد في تصفية الحساب انه الارباح التي تم اقتسامها نتيجة الشراكة كانت تحت بند **صافي الربح** وذلك بعد خصومات وردت بالكشوفات تحت بنود (راجع ملافتة ومصاريف عماني ورواتب عماني ومصاريف مغربي ورواتب مغربي و ايجارات القرية والمصاريف ... الخ)، مما يتبين معه ان تم اقتسام الارباح بعد اجراء استقطاع كافة المصاريف الخاصة بالمصنع .

لم يتبين للخبرة من خلال نموذج المخالصة بالشراكة المقدم من كلا الطرفين آلية وبنود الشراكة كاملة وفيما اذا كان سوف يتحمل المدعي مصاريف المصنع مع المدعي عليهم من عدمه للفترة ما قبل المخالصة، ناهيك عن أن نماذج المخالصة لتصفية الارباح بين الطرفين عن شهر ديسمبر 2023، وشهريناير وفبراير 2023 قد ورد بها "ليس هناك اية مستحقات متعلقة للشريك الثاني في المصنع من بعد تاريخ هذا الملف وليس عليه اية مستحقات وبشهادة مدير المصنع السيد/ مصطفى ظافر الجنابي" بالإضافة الى ان جاءت النماذج بعنوان تصفية الحسابات الختامية وتحت بند صافي الأرباح، وذلك بعد اجراء الخصومات والاستقطاعات الموضحة بنماذج المخالصات، وعليه لم يتبين للخبرة الية براءة الذمة بين الطرفين، ولا تستطيع الخبرة الجزم بأحقية المدعي عليهم بالمبالغ المطالب بها.

اجمالي المبلغ المستحق من الارباح للمدعي عن شهر مارس 2023 مبلغ وقدره 154,167.65 درهم، وذلك من خلال كشوف الحسابات بأرباح ومبيعات المصنع المدعي عليه الاول عن الفترات مارس 2023، وحتى 12 إبريل

2023، حيث تبين للخبرة الحسابية استحقاق المدعي نسبة 50% من قيمة صافي الأرباح وذلك عن شهر مارس 2023 والتي كانت بإجمالي مبلغ وقدره 368,335 درهم ، ونصيب المدعي 50% من ذلك المبلغ ومقداره 184,167.65 درهم ، على أن يتم خصم الراتب الشهري من ذلك المبلغ وقدره 30,000 درهم عن شهر مارس 2023 (وقد بينت الخبرة الحسابية المنتدبة من قبل المحكمة العمالية في الدعوى العمالية أن المدعي تقاضى راتبه الشهري عن شهر مارس 2023 بمبلغ وقدره 30,000 درهم فعلياً ، وذلك على سبيل الاسترشاد) .

أجمالي المبلغ المستحق من الأرباح للمدعي عن عدد 12 يوم من شهر إبريل 2023 مبلغ وقدره 48,239.30 درهم، وذلك من خلال كشوف الحسابات للمبيعات والأرباح الخاصة بال 12 يوم من شهر إبريل 2023، حيث استحق المدعي نسبة 50% من قيمة صافي الأرباح وذلك عن عدد 12 يوم من شهر إبريل 2023 والتي كانت بإجمالي مبلغ وقدره 96,478.60 درهم ، ونصيب المدعي 50% من ذلك المبلغ ومقداره 48,239.30 درهم (وقد بينت الخبرة الحسابية المنتدبة من قبل المحكمة العمالية في الدعوى العمالية أن المدعي لم يتقاضى مقدار أيام العمل من شهر إبريل 2023 كراتب شهري، وذلك على سبيل الاسترشاد) ، ليكون إجمالي المبالغ المستحقة للمدعي عن ال 12 يوم شاملة راتبه عن تلك الأيام مبلغ وقدره 48,239.30 درهم.

وأخيراً وتماشياً مع ما تم ذكره وتوضيحه أعلاه يكون إجمالي المبالغ المستحقة للمدعي / هشام محمد العتاي من نسبة صافي أرباح ومبيعات المصنع المدعي عليه الأول / آرت زون لصناعة الملابس ش.ذ.م.م عن الفترة من مارس 2023 وحتى 12/إبريل/2023 مبلغ وقدره 202,406.95 درهم عبارة عن (154,167.65 درهم وذلك عن شهر مارس 2023 + 48,239.30 درهم وذلك عن 12 يوم من شهر إبريل 2023) .

كان هذا اجتهدنا وما لزم على الخبير توضيحه لعدالة المحكمة الموقرة بناء على الحكم التمهيدي بتعييننا كخبير في هذه الدعوى وبناء على المستندات المقدمة من قبل الأطراف، ونأمل أن نكون قد وفقنا والفصل لاتخاذ ما ترونه مناسباً لهذا الشأن.

تفضلوا بقبول خالص التحية والاحترام،،

الخبير الحسابي

الدكتور / عبدالله علي سيف علي القايدى

مستند رقم

" 4 "



محكمة عجمان الاتحادية - دائرة التنفيذ
إخطار في القضية التنفيذية رقم AJCEXCICIVS2024/0000975

إلى المنفذ ضده / مصنع ارت زون لصناعة الملابس ذ.م.م
العنوان: مكتب سعيد عبد الله السويدي للمحاماة والاستشارات القانونية إمارة دبي ديرة دوار الساعة قرية
الأعمال بلوك B مكتب 319 هاتف 043256020 هاتف متحرك 0504400073 البريد الإلكتروني info@sw-advocates.com
رقم مكاني 3148494432. رمز التفويض - H9uJka
نخطركم من أنه بتاريخ قد صدر الحكم المرفق صورة عنه
ضدك لصالح المنفذ / هشام محمد جبر العتابي
العنوان: مكتب ناصر عبد الرحمن الحوسني للمحاماة والاستشارات القانونية إمارة عجمان منطقة الحميدية 1
شارع الجامعة بناية الجرف 3 الطابق الخامس مكتب رقم 504 تليفون رقم 065460070 هاتف متحرك رقم
0502654040 رمز التفويض - oYYVeM
في الدعوى رقم AJCAPCICIVS2023/0000981
و بما أن المحكوم له المذكور قد تقدم بطلب لتنفيذ الحكم المذكور , و دفع الرسم المحدد لذلك , و بما أن
الحكم المطلوب تنفيذه كالآتي :

(ملاحظة: المجموع الكلي يتضمن رسوم التنفيذ ورسوم الخدمة الالكترونية)

233,477.00	المبلغ المحكوم به
350.00	رسوم الخدمات الالكترونية
3,000.00	رسوم القيد
236,827.00	المجموع الكلي

بالإضافة إلى قيمة الفائدة بواقع سنويا اعتبارا من تاريخ الاستحقاق في...../...../..... وحتى تمام
السداد. بموجب هذا، أنت مكلف بتنفيذ ما جاء أعلاه خلال 7 يوم من تاريخ اليوم التالي لتبليغكم، وفي حالة
تخلفك عن ذلك فان المحكمة ستتخذ بحقك الإجراءات القانونية

توقيع موظف قسم التنفيذ



أتم

حرر بتاريخ 20/03/2024

.....توقيع المستلم

.....كيفية الإعلان

اسم المعلن..... و تاريخ الإعلان..... والساعة.....

مستند رقم

" 5 "



طلب غلق ملف التنفيذ للسداد او التنازل او التسوية

ملاحظة : في حال وجود طلبات مطلوب الغاءها يرجى تقديم طلبات منفصلة لكل اجراء مراد الغاءه لعمل
اللازم

المحكمة	محكمة التنفيذ المدنية, محكمة عجمان الاتحادية
نوع الطلب	طلب غلق ملف التنفيذ للسداد او التنازل او التسوية
رقم الطلب	0417202413522140
تاريخ الطلب	2024/04/17
اسم مقدم الطلب وصفته	مصنع ارت زون لصناعة الملابس ذ.م.م, المنفذ ضده
رقم الدعوى	مدني : نوع الدعوى AJCEXCICIVS2024/0000975
شرح الطلب	السيد قاض التنفيذ حيث انه وردت افادة قسم الحسابات بسداد كامل المبلغ المنفذ به وكامل الرسوم. وعليه نطلب من سيادتكم غلق الملف التنفيذي والغاء كافة الاجراءات التنفيذية مرفق لسيادتكم افادة قسم الحسابات. بكل احترام وتقدير
حالة الطلب	موافقة
القرار *	موافقة

القاضي

أحمد محمود حمدي عبدالعزيز
محكمة عجمان الاتحادية
محكمة التنفيذ المدنية





طلب تحويل الملف للحسابات

الرقم المرجعي : 0404202411441415
تاريخ الإصدار : 2024/04/04

إلى:
قسم المحاسبة - محكمة عجمان الاتحادية , محكمة التنفيذ المدنية

الموضوع: التنفيذ رقم AJCEXCICIVS2024/0000975

القلم المالي
تم سداد كامل المبلغ المتردد والرسوم

القاضي
أحمد محمود حمدي عبدالعزيز
محكمة عجمان الاتحادية
محكمة التنفيذ المدنية

